المدخل الإجتماعي في دراسة التنظيم والمنظمات

د. جوزه عبدالله
جامعة عمار ثليجي بالأغواط

الملخص:

تهدف هذ الدراسة إلى الوقوف على نوعية التفسير الذي قدمه المدخل الاجتماعي باتجاهيه النظريين المحافظ والنقدي الذين ظهرا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لأداء التنظيم والمنظمة ضمن البناء الإجتماعي.

لبلوغ ذلك المسعى استعان البحث بالمنهج الوصفي من خلال استقراء جملة من الدراسات النظرية والتي من خلالها حاولنا الوقوف على طبيعة المعالجة النظرية والمنهجية التي استندا عليها مفكرو هذا المدخل بقطبيه المحافظ والراديكالي في معالجة مسألة أداء التنظيم ضمن البناء الاجتماعي.

نتائج البحث تمحورت حول:

الإتجاه المحافظ خلال أحد نظرياته المتمثلة في النظرية البنائية الوظيفية، ترى أن البناء الإجتماعي يمثل نسقا من العلاقات الإجتماعية ذات الاعتماد المتبادل، ويعمل هذا البناء على المحافظة على كيانه واستمراريته من خلال نمط عام مشترك من المعايير والقيم الإجتماعية، والتساند المتبادل بين أجزاء البناء نتيجة لعمليتي التباين والتكامل الذي يمكنه من تحقيق أهدافه والتكيف مع بيئته، فكل جزء (التنظيم) من أجزاء النسق أو البناء الاجتماعي (المجتمع) يؤدي وظيفة ويؤثر ويتأثر بوظائف الأجزاء الأخرى (التنظيمات) التي يتكون منها النسق العام (البناء)، مثله في ذلك الكائن الحي.

في حين الإتجاه الماركسي من خلال نظرية ماركس الإجتماعية، ترى أن البناء الإجتماعي لا يمثل الجانب الاستاتيكي، الذي يؤكد على أهمية النظام والانتظام في البناء الإجتماعي ويبرر الطابع التضامني الذي يربط بين مختلف الطبقات الإجتماعية، بل يوجد جانب آخر يمثل الوجه الدينامي فيه يعكس التفاعل المستمر بين الأفراد من خلال وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والذي يدفع بالبناء الإجتماعي إلى التغيير الإجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المدخل الإجتماعي، البنائية الوظيفية، الماركسية، التنظيم، المنظمات.

The study aims to détermine the quality of interpretation provided by the social portal towards conservative theorists and criticism who appeared during the second half of the nineteenth century to perform organization and organization within the social construction to achieve that endeavor, the research used the descriptive method through the induction of several theoritical studies and through which we try to determine the nature of theoritical and methodological treatment which the thinkers of this approach by its conservative and radical poles were based to treat the organization and organization performance matter within the social construction.

The search results were centered:

The social entrance with its both radical and conservative theoretical orientations tried to explain the organization's performance and the organization in the social structure.

The conservative orientation: it sees that the social structure is a layout of a social relationships that base on the interdependence also on that structure that protects its entity and continuity through a common values and criterions also through the mutual support between the structure's parts as a result of the integration and the variance that enable it to fulfil its objects and to adapt with its environment .While, **The radical orientation:** it sees that the social structure does not represent

the static side that bases on the organization and the regularity in the social structure but; it sees that there is another side that represents the dynamic face which reflects the continuous interaction between the individuals from the means of the production and its relationships that lead the social structure to the change .

Key words: the social entrance, the organization, the Marxism, the organizations, the structuralism function.

المقدمة:

التنظيمات أو المنظمات وفقا للنظرية البنائية الوظيفية هي أجزاء من البناء الإجتماعي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وأي تغيير يطرأ في البناء الإجتماعي الكلي لا بد أن ينعكس عليها، وأن أي خلل يقع في أدائها لأدوارها، يعني وجود خلل في البناء الإجتماعي الذي يساهم في تهديد وجوده واستقراره.

القاعدة الأساسية التي تقوم عليها البنائية الوظيفية في دراستها لأداء المنظمة أو التنظيم يتوقف على فكرة تكامل الأجزاء والاعتماد المتبادل بينها، من أجل الابقاء على ذاتها وعلى البناء الإجتماعي الكلي التي هي أجزاء منه وجدت من أجل خدمته لا غير وتستجيب لمتطلباته أكثر ما تستجيب لمتطلباتها.

لتحقيق تكامل الأجزاء والاعتماد المتبادل بينها (التنظيمات)، لا بد من وجود ضوابط اجتماعية يمارسها البناء الكلي على الأجزاء من أجل ثبات السلوك بداخلها وبداخله، مع متابعة تنفيذها لتحقيق الاستقرار المنشود.

في حين حاولت الماركسية أن تبرر دور الصراع الطبقي في إطار عملية تاريخية شاملة تفسر الماضي بقدر ما تشخص الحاضر وتتنبأ بالمستقبل. وأن المجتمع يتميز بالتوتر والنضال بين الجماعات، وأن الناس يتشكلون بالقوة والسلطة، وأن البناء الإجتماعي يتم المحافظة عليه من خلال القوة والقهر، لا من خلال القيم الأخلاقية والدينية، ولا من خلال العلاقات الإجتماعية المتواجدة بداخله التي يعمل البناء الإجتماعي على نقلها واكسابها للأفراد والجماعات عن طريق التنشئة الإجتماعية. من أجل خلق عملية التعاون والتساند التي تؤديان إلى تحقيق أهداف البناء الإجتماعي. التي تعني الاستقرار والاستمرار. وهو المسعى الذي يعمل الإتجاه المحافظ على إقراره واستمراره لخدمة مصالح الطبقة البرجوازية على حساب الطبقة البروليتاريا.

التأكيد على دور الصراع الطبقي في عملية التغيير الإجتماعي، هو تأكيد على أن التاريخ الإنساني، بعد المرحلة البدائية، ما هو إلا سلسلة من الصراعات الطبقية شملت جميع مراحل تطور نمط الإنتاج إلى أن تختفي مصادر اللامساواة والاستغلال مع ظهور النمط الاشتراكي ثم النمط الشيوعي.

التأكيد على دور الصراع كذلك، هو تأكيد على التناقض في العلاقة بين وسائل الإنتاج وعلاقاته، حيث تتغير الوسائل بسرعة تفوق سرعة التغير في علاقات الإنتاج، فتصبح هذه عقبة أمام التغيير فيؤدي هذا إلى تناقض مصلحي بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين فيحاول المالكون لوسائل الإنتاج المحافظة على العلاقات القائمة واستمرارها بينما يرى غير المالكين مصلحتهم في التغيير وبالتالي ينقسم المجتمع هنا إلى قسمين مما يؤدي إلى تصادم المصالح واختلاف وجهات النظر، مما يؤدي إلى الثورة التي تنهي البناء الإجتماعي القائم وتعمل على إقامة بناء اجتماعي جديد يعمل على إلغاء الفروق الفردية والجماعية بين الأفراد خاصة منها الفروق الاقتصادية، وإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة والدعوة إلى الحرية الفردية المستندة إلى إدارة ديموقراطية قائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، كل ذلك من شأنه أن يساهم

في القضاء على مشكلتي الاستغلال والاغتراب لدى العمال، ويسهم في تحقيق توحدهم مع البناء الإجتماعي بمختلف مؤسساته الجديدة.

خلاصـــــة القول حول هذه النقطة أن كل اتجاه حاول إعطاء نظرته حول مفهوم البناء الإجتماعي وأثره في تحسين أداء التنظيمات.

قبل أن نذهب إلى مضمون كل اتجاه حول هذه المسألة بالتفصيل:

لنبدأ أولا بطرح التساؤل الآتي:

- ما هي طبيعة المعالجة النظرية التي قدمها المدخل الإجتماعي في دراســـة التنظيم والمنظمات من خلال مدخليه النظريين المحافظ منه (النظرية البنائية الوظيفية) والنقدي (النظرية الماركسية)؟.

خدمة للسؤال وجب طرح الأسئلة الجزئية التالية:

- ماهي طبيعة الاســهامات النظرية التي قدمها الاتجاه المحافظ، بالخصــوص اســهامات كل من بارســونز وميرتون في دراسة التنظيم والمنظمة؟.
- ماهي طبيعة الاســهامات النظرية التي قدمها الاتجاه النقدي، بالخصــوص اســهامات ماركس في دراســة التنظيم والمنظمة؟.
- ماهي نوعية الانتقادات التي وجهت لكلا التوجهين النظريين في دراستهما للتنظيم والمنظمة؟.

فرضية البحث: تفسير أداء التنظيم والمنظمة لا يتم حسب المدخل الإجتماعي على اختلاف توجهيه النظريين المكونين له إلا ضمن البناء الإجتماعي. وإن اختلفت الطروحات الفكرية في ذلك.

الأهمية العلمية من تناول هذه القضية هو التأكيد على:

- إحدى الجهود النظرية والفكرية التي بذلت في سـبيل فهم عمل التنظيم أو المنظمة والعمل فيهما، والذي لا يزال أمرا محيرا سواء من حيث تركيبتهما أو أدائهما أو من حيث طبيعة العلاقة داخلهما، أو علاقتهما ببيئتهما الخارجية.

منهجية البحث: في هذه الدراســـة ســـيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يعتمد على بعض المراجع والأبحاث العلمية، لاستخلاص النتائج.

لنبدأ بالاتجاه الأول في هذا المدخل والمتمثل في الاتجاه المحافظ في صـــورة النظرية البنائية الوظيفية وافتراضاتها الأساسية.

1- الإتجاه المحافظ.

1-1 البنائية الوظيفية ودراسة التنظيم والمنظمات: قبل الحديث عن إسـهامات هذه النظرية في هذا المجال لنبدأ أولا ب:

أ- أصول هذه النظرية بالإجمال.

برزت النظرية البنائية الوظيفية إلى الوجود في مجال البحوث الأنثروبولوجية من خلال أفكار وكتابات كل من العالمين البريطانيين برونســلو مالينوفســكي الذي عاش بين 1884 و1942 و" راد كليف براون " الذي عاش ما بين 1881 و 1955، إذ يرى مالينوفســكي "أن ثقافة أي مجتمع تنشــأ وتتطور في إطار اشــباع

الحاجات البيولوجية للأفراد، وتنشأ النظم الإجتماعية عادة وتعدل لتحقيق هذه الحاجات وتلبية هذه الرغبات، وعليه فالثقافة تتكيف وتتغير لتعمل على أداء وظيفتها لإشباع الحاجات الإنسانية المتغيرة بتغير الزمن والظروف الحياتية مع ضرورة تواجد أدوات ووسائل مادية، بالإضافة إلى قواعد ونظم لإحكام الضبط الإجتماعي، علاوة على وجود تقسيم العمل الذي يقوم على أساس الجنس والسن، وبالتالي تتحدد الأدوار والأوضاع بين أفراد المجتمع الواحد، هذا ما أسماه بالتنظيم الإجتماعي"، أي أن مالينوفسكي ربط الثقافة بكل جوانبها المادية والمعنوية بالحاجات الإنسانية، فالثقافة هي عبارة عن كيان كلي وظيفي متكامل يماثل الكائن الحي، فلا يمكن فهم دور من أدوار أحد أعضائه إلا من خلال علاقته بباقي الأعضاء.(1) أما "راد كليف براون" يرى "أن المجتمع هو تركيب أو بناء اجتماعي يتكون من الأفراد الذين يرتبطون ببعضهم البعض، وكل واحد منهم متماسك مع الآخر بعلاقات اجتماعية مقررة، تعمل على تحديد المكانة والدور لكل منهم بشكل يساهم في تحقيق التكامل والتضامن للبناء الإجتماعي".

أما التأثير الأكبر فيعود إلى "اميل دوركايم" إذا يعتبر أول من استخدم النظرية الوظيفية بشكل منظم بتفسيره لجوانب اجتماعية متعددة من خلال سؤاله: ما هي الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الإجتماعية في المحافظة على النظام الإجتماعي كنظام كلي؟، لقد وجد أن الذي يمتلك وظيفة إرساء مجموعة من القيم الشائعة والتي تعزز الوحدة والتماسك لدى من يؤمنون بتلك القيم والمعتقدات والمدارس يملك القدرة على ممارسة الضبط الإجتماعي عليهم، كذلك وجد أن تلك القيم الشائعة لها وظيفة أخرى هي نقل الثقافة من جيل إلى آخر وبالتالي ضمان استمرار البناء الإجتماعي واستقرار المكانات الإجتماعية ومن ورائها الأدوار الإجتماعية وبذلك الإبقاء على حالة التوازن التي تخدم الذي يملك وظيفة إرساء القيم الإجتماعية من أجل ممارسة عملية الضبط الإجتماعي.(2).

واكتسب مفهوم الوظيفة قيمة كبيرة في علم الإجتماع الأمريكي على يد "تالكوت بارسونز" حيث يرى "أن المجتمع عبارة عن نسق أو نظام أو بناء، والذي يمثل مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا بين الأفراد. وهو بذلك يرى أن البناء الإجتماعي يعني في الحقيقة قدرا من الاستقرار النسبي، وأن مفهوم الوظيفة يربط بين العناصر الستاتيكية والدينامية في النسق ويجمع بينهما بطرقة صحيحة".

ولو أننا يجب أن نوضح أن 'بارسونز' ليس مهتما بدراسة الجانب الدينامي في النسق الكلي، ولكنه ينظر إليه نظرة نسبية، فاهتمامه بالعناصر الدينامية في النسق الكلي قاصر على مدى تأثيره على استقرار النسق وبقائه، أي أنه يهتم بتلك العناصر الدينامية بمقدار تداخلها في التأثير على استمرار النسق تأثيرا ايجابيا، وذلك في حالة ما اذا كانت منطلقة من هدف هو الحفاظ على النسق وتطويره، وكذلك بمقدار ما تؤدي تلك العناصر الدينامية إلى اختلال النسق والإضرار به، في هذه الحالة يتمثل هذا الاختلال في تحطيم التكامل والتأثير بشكل سلبي على قدرة النسق على الإنجاز.(3) .

في حين "روبرت ميرتون"، لم ينتهج منهج سابقيه في استخدام المماثلة العضوية في الدراسة التحليلية للنسق، بل قدم تصورا نظريا هاما، تمثل في تطوير نظرية متوسطة المدى، وتقوم على ثلاث مفهومات أساسية وأضدادها، في تحليل النسق الإجتماعي، وهي الوظائف الكامنة أو غير المقصودة، مقابل الوظائف الظاهرة

أو المقصودة، المعوقات الوظيفية مقابل الوظائف، البدائل الوظيفية مقابل الفرضية التقليدية التي تزعم أن أي مجتمع لا يستطيع أداء وظائفه بشكل أفضل مما هو قائم في ظل أنماط جديدة من العلاقات.

بهذا التوجه الجديد يكون "روبرت ميرتون" قد قدم إسهاما متميزا في مجال البناء الإجتماعي، والبناء التنظيمي خاصة.

والخلاصة أن الاتجاه البنائي الوظيفي، منذ التلميح إليه على يد "مالينفسكي" ووضع حجر أساسه على يد "دوركايم"، وترميمه على يد "بارسونز" "وميرتون" وآخرون، ظل مرتبطا بالعلم الطبيعي خاصة الحياة والكيمياء والميكانيك، جاعلا المجتمع شبيه الكائن الحي، وأن تنظيمه وبنائه هو الغاية الأساسية للحفاظ على بقائه ووجوده، وذلك من خلال توزيع الوظائف بين مختلف العناصر المشكلة له بشكل متوازن والذي يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه الوظائف والتي تسهم في النهاية إلى الحفاظ على توازنه واستقراره وهو بذلك يجعل البناء الإجتماعي مركب من جزئيين.

الجزء الأول: يشير إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة في المجتمع.

الجزء الثاني: يشير إلى الوظيفة والتي تعني إلى كيفية مساهمة هذه الأنشطة في المجتمع في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع.

هذا عن أصول النظرية بصورة عامة فما هي الخلفية الفكرية للمدخل البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم والمنظمات؟

ب- الخلفية الفكرية للمدخل البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم والمنظمات.

تدين الرؤية البنائية الوظيفية بالفضل في دراستها للتنظيم والمنظمة إلى الإسهامات الرائدة "لماكس فيبر" حينما اهتم بظهور التنظيم الصناعي الرأسمالي في المجتمع الغربي، وجاء اهتمام "فيبر" بدراسة التنظيم البيروقراطي باعتباره الشكل الأعظم للثقافة الإجتماعية في إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية للمجتمعات الصناعية.

وتكمن أهمية أعمال "فيبر" في تجاوزها للأساليب التي كانت متبعة في دراسة البيروقراطية وما يرتبط بها من تعريفات، إذ أضاف "فيبر" إليها بعد سوسيولوجيا هاما، فضلا عن تجاوزه لأسلوب الوثائق وارتباط البيروقراطية بالخدمات المدنية.

فضلا عن ذلك استخدم 'فيبر' أسلوبا آخر يقوم على المسح التاريخي للبيروقراطية عبر العصور الوسطى والحديثة، وأسفر الاستقراء التاريخي المعتمد على المقارنة عن دلالات أشارت إلى توجه المجتمعات الحديثة نحو اكتساب الخصائص البيروقراطية. كما مكن هذا الأسلوب "ماكس فيبر" أن يضع نموذجا وظيفيا يقوم على قاعدة ثنائية الارتكاز: الرشادة والقانون، ويربط في الوقت ذاته بين الخصائص البنائية والكفاءة، وأن فهم هذا النموذج يجب أن يكون ضمن تفسيرات "فيبر" للقوة والسيادة، يقترن هذا النموذج باسم "ماكس فيبر"، ويعرف بالنموذج المثالي للبيروقراطية.

يمكن القول أن الإســـهام الذي قدمه "فيبر" حول مفهوم البيروقراطية ودور هذه الأخيرة في إحداث التغيير الإجتماعي، يجعل منها نقطة مرجعية أســـاســـية لنظرية التنظيم والمنظمة، إذ يجعل منها "فيبر" ميكانيزم اجتماعي هام لإنجاز العمل ضمن إطار قانوني.

تتضح هذه المرجعية الأساسية للنموذج المثالي للبيروقراطية في هذا الكم الهائل من الرؤى النظرية والدراسات الامبريقية التي انطلقت، عقب ترجمة أعماله للإنجليزية.

لقد كشـفت تلك الدراســات النظرية والامبريقية التي أجريت حول افتراضــات "فيبر" إلى إبراز أهمية الجوانب غير الرسمية للعمليات البيروقراطية، على النقيض بما اهتم به "ماكس فيبر" في نموذجه المثالي للبيروقراطية.

بذلك يمكن القول أن النموذج المثالي للبيروقراطية "لفيبر" قد ساهم في ظهور المداخل البنائية وإثرائها، إذ أنها نظرت إلى النسـق الإجتماعي أو الأنسـاق التنظيمية كأنسـاق تعاونية، واعية تعمل على شـكل مسـبق نحو انجاز الهدف أو مجموعة من الأهداف في إطار من التكامل والتنسـيق.(4). وأن أهم ما يحقق التوازن داخلها هو وجود تسلسل رئاسي يحقق الاستقرار في التنظيم وفق نظام متكامل في الحقوق والواجبات، ضـمن قواعد موضــوعية يتم من خلالها ممارســة الضــبط الإجتماعي الذي يحمل طابع الشــرعية من أجل تحقيق أعلى معدلات الأداء والإنتاجية، وصولا إلى الكفاية الإنتاجية المطلوبة.

ويحدث ذلك عندما يتكيف العامل مع وضــعه التنظيمي بوجود التخصــص وتقسـيم العمل بحسـب المؤهلات والخبرات لدى العامل، ويصـبح كل رئيس مسؤولا عن مرؤوسـيه بشـكل واضـح بالاعتماد على النسـق الثابت نســـبيا مع الأنظمة والقواعد المحددة لأبعاد البناء التنظيمي ونشـــاطاته بغية تحقيق أعلى درجات الفاعلية والكفاية، فممارسة الضبط على أساس المعرفة هو الأصل في تحقيق فاعلية التنظيم الإجتماعي حسب "فيبر".

ج- المداخل البنائية الوظيفية في دراسة التنظيم والمنظمات:

1- تالكوت بارسونز والتنظيم كنسق اجتماعي:

ينطلق "بارسونز" في دراسته للتنظيمات كغيره من رواد هذا الإتجاه من:

- التســـليم بأن البناء الإجتماعي (التنظيم الإجتماعي) يمثل كل مؤلف من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل(التنظيم الإجتماعي). معنى ذلك أن البناء الإجتماعي (التنظيم الإجتماعي) ما هو إلا نسـق يضـم مجموعة من العناصـر المتسـاندة (تنظيمات بيروقراطية) التي تسـهم في تحقيق تكامله.
- تكامل هذه الأجزاء أو الأنســـاق (التنظيمات البيروقراطية) لا يتم على نحو مثالي وبالتالي لا بد من أن تتكيف هذه الأجزاء مع المؤثرات الداخلية لها والخارجية المحيطة بها. في ضوء ميل نحو الاستقرار .
- ضرورة وجود أساليب الضبط الإجتماعية والتنظيمية بين الأنساق (التنظيمات البيروقراطية) لأنها هامة إن لم تكن حاسمة.
- ضــرورة التســليم بأن التكامل لا يتم في شــكله المثالي، فإن من المتوقع أن يشــهد النســق الكلي (البناء الإجتماعي) بعض الانحرافات والتوترات والضـــغوط (المعوقات) التي قد تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه، وفي ضـــوء ذلك فإن التغيير الإجتماعي لا يكون فوريا، بل تدريجيا وتكيفيا في آن واحد، أما

في حالة حدوث تغيير سـريع في البناء الفوقي للمجتمع، فإن البناء التحتي يظل ثابتا دون تغيير يذكر، وفي معظم الأحيان فإن التغيير يحدث بفعل عوامل خارجية، أي من خلال التباين البنائي والوظيفي، ومن خلال الاكتشـافات والتجديدات التي يتوصـل إليها الأفراد، أما التكامل الإجتماعي الذي يتحقق بعد ذلك فيتم من خلال اجماع قيمي وتوجهات معرفية مشتركة، أي من خلال اجماع قيمي وتوجهات معرفية مشتركة، أي من خلال مجموعة من المبادئ والأسس التي تضمن الشرعية للبناء الإجتماعي القائم.

وبناء على ذلك يصل "بارسونز" إلى:

- التوازن بين أجزاء المجتمع هو الظرف الطبيعي المألوف، وأن الصراع لا يعدو أن يكون إلا حالة استثنائية أو موقفا شاذا.
- أن الإجماع القيمي يمثل طرفا أساسيا ومطلبا مسبقا لأي مجتمع إنساني منظم.
- وأن الأفراد ملزمون بتبني هذا الإجماع القيمي من خلاله يحددون ما يجب أن يكون عليه البناء الإجتماعي الذي يعيشون فيه وما يجب أن يتوقعونه من الآخرين ويتوقعه الآخرين منهم في إطار البناء الإجتماعي ككل، وهو بذلك أي الإجماع القيمي يعد الإطار الذي يحكم ويضبط سلوك الأفراد.**(5).**

طبقا لهذه الرؤية التي قدمها "بارسونز" تصبح:

- أهداف الفرد لا تنفصـل عن أهداف البناء الإجتماعي ككل وتصـبح معبرة عن إرادة هذا البناء، أي أن أهدافه كما هي أهداف الآخرين من الأفراد هي أهداف اجتماعية، مدفوعة وموجة من قبل المجتمع من خلال أهداف النسق الإجتماعي.
- وأن الدور المطلوب منه ومنهم هنا هو كيفية استيعاب الإجماع القيمي واستدماج تلك الأهداف الإجتماعية التي يفرزها ويعبر عنها المجتمع والعمل على تحقيقها بما يضـمن في المحصـلة النهائية، اسـتقرار النظام الإجتماعي الذي هو استقرار له ولهم.

من الواضح أن "بارسونز" اعتبر:

- استدماج الإجماع القيمي خاصة في مكونه الرئيسي المتمثل في الدين يشكل سندا رئيسيا ووظيفيا في مواجهة التفكك الإجتماعي، وأنه أي الدين خاصة يشبع حاجة أساسية من حاجات البناء الإجتماعي والمتمثلة في إقرار الاسـتقرار والثبات لأنه يمثل قاسـم مشـترك بين كل أفراد البناء الإجتماعي ويحظى بالقبول كذلك منهم، ومن ثم البناء الإجتماعي يسـتغل هذه الخواص التي ينفرد بها هذا المقوم ومن خلاله وباقي مكونات الإجماع القيمي ليحقق البناء الإجتماعي وحدته وأهدافه المشـتركة التي يؤمن بها أفراده والتي هي في النهاية أهدافه التي استدمجها في أفراده من خلال عملية التنشئة الإجتماعية.
- وأن الصراع الطبقي لا يمثل السمة الأساسية للتدرج الإجتماعي في المجتمعات الصناعية الغربية، ذلك أن هذا التدرج يؤدي دورا تكامليا داخل الأنساق الإجتماعية ككل.
- هنا قصد "بارسونز" توضيح قضية أساسية التي طالما أكدها في كتاباته وهي أن كل مجتمع متقدم يضم في داخله عناصر هامة تؤدي إلى صراعات وتوترات داخلية، غير أن الإطار القيمي الذي يضم هذه القضية هو إطار محافظ إلى أبعد الحدود، إذ يبدو الصـراع كأنه مجرد خلل طارئ يطرأ على أسـاليب الضـبط

الإجتماعي والتكامل المعياري. وأن هذا الصراع يمثل ظرفا استثنائيا، شاذا انحرافيا واستجابة غير طبيعية لقضية التفاوت في الدخل والمكانة والسلطة.

مجمل القول:

- "بارسونز" من خلال تحليله هذا نظر إلى التنظيمات البيروقراطية على أنها وحدات فرعية داخل النسق الكلي (البناء الإجتماعي) أو التنظيم الإجتماعي، وأنها هي بدورها أنساق اجتماعية تتألف من مجموعة من أنساق فرعية كالأفراد والجماعات والأقسام.. والكل يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر منه المتمثل في البناء الإجتماعي، والكل يساهم في تحقيق نمط من الأهداف يساهم من خلاله في تحقيق التوازن والتكامل والاستمرار للمجتمع.
- وأن البناء الإجتماعي الكلي هو الذي يسهل فهم التنظيمات لأدوارها وأهدافها، لأنه الأساس الذي يحدد وجودها وتوجهها لتحقيق أهدافها التي هي في الأساس أهدافه ومن ثم يحقق وجودها الذي يحقق للبناء الإجتماعي ككل وجوده واستمراره وبقائه.
- أن التنظيمات البيروقراطية كي تنمو وتستمر عليها أن تعمل على خلق موائمة بين أهدافها وأهداف النسق الكلي (البناء الإجتماعي)، وأن تعمل على تحقيق أهدافها بما يستجيب مع أهداف النسق الكلي (البناء الإجتماعي)، وأن تعمل على تحقيق قدر من التضامن والتماسك مع غيرها من الأنساق الفرعية (التنظيمات الفرعية) الأخرى المشكلة للبناء الإجتماعي الكلي لتحقيق التوازن له الذي يحقق لها الوجود والاستمرارية.
- أن على كل نسق فرعي (تنظيمي) أن يتدبر أموره الخاصة به بمفرده ويحاول مواجهة متطلباته الوظيفية، لكن ذلك لا يكون إلا في ظل ما يحدده له الإطار القيمي الذي وضعة البناء الإجتماعي ككل.
- أن سلوك الفرد (العامل) يمثل نسقا اجتماعيا نابعا من مجموعة أنساق داخل المجتمع الكبير، وأن كل نسق اجتماعي يتكون من أنساق اجتماعية أصغر منه، وجميعها تقوم بعملية تطبيع سلوك الفرد (العامل) الذي يشغل مكانة نسقية داخل هذه الأنساق الفرعية عبر تفاعله مع الآخرين الذين يشغلون كذلك مواقع نسقية داخل الأنساق التي ينتمون لها. وأن تصرف الفرد (العامل) ضمن هذه الأنساق الفرعية لا يكون بشكل كيفي أو موضوعي، بل يكون عبر تفاعله مع الآخرين (الفاعلين) من خلال نظام قيمي اجتماعي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة، والتي تمثل في المحصلة النهائية أهداف البناء الإجتماعي ككل (النسق الكلي).
- أن تحقيق البقاء للكل يتوقف على إنهاء أو إلغاء حالة التوتر التي تظهر من حين لآخر وهذا من خلال تعزيز القاعدة القيمية للأفراد بالمكافئات والمستلزمات التي تعمل على ترصين وتنسيق علاقات الأفراد وعدم تمزيق النسيج الإجتماعي، أي تحقيق تكافل في التزام الأفراد بعلاقاتهم الإجتماعية مع البناء الإجتماعي الكلي كي لا تتفكك أو تنفرط حلقاتها.(6)

رغم كل ما ذهب إليه "بارسونز" في تحليله للتنظيم، إلا أنه ورغم النقاط الهامة التي تضمنها الإطار الذي وضعه وما اتصف به من اتساع وشمول إلا أنه انطوى على تأكيد مبالغ فيه لدور القيم في التنظيم، ودورها في تحقيق التكامل بين التنظيم والمجتمع، وعلى أهميتها في تنظيم العمليات المختلفة المتعلقة بحاجات التنظيم دون أن يلتفت إلى سواها.

2- روبرت ميرتون والمعوقات الوظيفية:

يعتبر "روبرت ميرتون" من بين علماء البنائية الوظيفية، بيد أنه لم ينتهج منهجهم في استخدام المماثلة العضوية في الدراسة التحليلية للتنظيم، بل قدم تصورا نظريا هاما، تمثل في تطوير نظرية متوسطة المدى وتقوم على ثلاث مفهومات واضدادها في تحليل التنظيم وهي: الوظائف الكامنة أو غير المقصودة مقابل الوظائف الظاهرة، المعوقات الوظيفية مقابل الوظائف، البدائل الوظيفية مقابل الفرضية التقليدية التي تزعم أن أي مجتمع لا يستطيع أداء وظائفه بشكل صحيح وأفضل مما هو قائم في ظل أنماط جديدة من العلاقات.

من خلال هذه المفهومات، انتقد "ميرتون" النموذج البيروقراطي المثالي البيروقراطي الذي وضعه "ماكس فيبر" دون رفضه بالطبع، وقدم إسهاما متميزا في مجال فهم البناء الإجتماعي عامة، والبناء التنظيمي خاصة ما ارتبط في أدبيات التنظيم بنموذج يدور حواره الداخلي في فلك العلاقة بين التنظيم والشخصية.

كذلك من خلال تلك المفهومات انتقد التفسير الوظيفي المتطرف للدين الذي ذهب إليه "بارسونز"، إذ ذهب " ميرتون" إلى أنه على الرغم من وجود نسق أخلاقي في المجتمع يعتبر أمرا ضروريا من الناحية الوظيفية، إلا أنه أي الدين يمكن أن يكون عاملا لتحقيق الوحدة من وجهة النظر الوظيفية، وأن يكون في ذات الوقت معوقا وظيفيا، ويشير "ميرتون" إلى أن التوجه البارسونزي للتحليل الوظيفي، كان يستند في أساسه على وظيفة الدين في المجتمعات البسيطة أو الأمية، وعلى حقيقة أن هذه المجتمعات كانت ولا تزال تخلو من تواجد أديان مختلفة، وأن اتجاه المجتمع الحديث يسير نحو تعدد الديانات، إلى جانب تزايد التحول نحو دنيوية القيم والمعتقدات، أمر من شأنه أن يطرح تساؤلات عدة وخطيرة حول الوظيفة التي يقوم بها الدين في ذاته من أجل الارتقاء أو تدعيم الوحدة البنائية للمجتمع، إذ بأي معنى يستطيع الدين أن يحقق تكامل المجتمع الكبير إذا كان محتواه المذهبي وقيمه تبدو أمور شاذة ومعارضة لمحتوى القيم غير الدينية التي يتمسك بها عدد كبير من أفراد نفس المجتمع؟. أما في المجتمعات البسيطة أو الأمية فلا يوجد في العادة إلا دين واحد يمكن أن يتخذ كنموذج للوحدة الوظيفية. لذلك يرى "ميرتون" أن مفهوم البديل الوظيفي، يلعب دورا هاما وملحوظا في تحليل علاقة القيم بالتماسك الإجتماعي في المجتمعات الحديثة.(7).

من خلال هذا النقد الموجه لمكون الدين، يرى "ميرتون" أنه لا ينبغي على الباحث أن يفترض أن عنصرا أو بناءا كالدين مثلا أو غيره يمكن أن يؤدي وظيفة معينة، بل عليه أن يقبل حقيقة التي تذهب إلى أن البناءات الإجتماعية البديلة والأشكال الثقافية المتعددة، قد تؤدي وظائف ضرورية لاستمرار الجماعات وفي ذات الوقت قد تؤدي وظائف متعددة، وكذلك فإن الوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدى من خلال عناصر عديدة وبديلة لها داخل النسق الكلي للمجتمع.

من الواضح أن مراجعات "ميرتون "وانتقاداته لأفكار "بارسونز" بالذات بدأت :

- تأخذ منحى التركيز على قضية النمط الذي يؤدي وظيفة معينة ضمن النسق الإجتماعي الكلي، وإمكانية وجود نمط آخر يقوم بنفس المهام، ومن جهة أخرى تأكد أنه ليس هناك شيء اسمه نمط شمولي وهو الوحيد القادر على أداء الوظيفة الإجتماعية دون سواه ضمن النسق الإجتماعي، بل ضرورة التفحص والتأكيد على مسألة وجود أنماط بديلة تؤدي وتقوم بنفس المهام.(8).

• على صـــعيد آخر كشـــف "ميرتون" خطأ الاعتقاد في الوظيفة التقليدية التي تعتقد أن أجزاء النســـق الإجتماعي تتمتع بدرجة عالية من التكامل، والتي تعني هذه المســـلمة أن كل الأشـــكال والبنى الثقافية والإجتماعية في المجتمع تقوم بوظائف إيجابية . إذ يرى "ميرتون" أن هذا قد يكون مخالفا لواقع الحياة إذ ليس بالضرورة أن تكون كل بنية أو تقليد أو عقيدة تتصف بوظائف ايجابية دوما.

• يؤمن "ميرتون" أن العناصر الإجتماعية يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية، ولإصلاح هذا السهو الخطير في النظرية الوظيفية لجأ "ميرتون" إلى اســـتعمال مفهوم الاختلال الوظيفي. إذ يرى أن البنى والتنظيمات الإجتماعية مثلما تساهم في الحفاظ على الأجزاء الأخرى للنسق الإجتماعي للمجتمع مثلما يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية أيضا. وهو بذلك يقسم الوظائف في المجتمع إلى نوعين:

النوع الأول: الوظائف الظاهرة والتي ترمي إلى تحقيقه التنظيمات الإجتماعية،

النوع الثاني: الوظائف غير الظاهرة وهي تلك الوظائف التي لا تأخذها التنظيمات الإجتماعية في حسبانها من أجل تحقيقها أو العمل لأجلها.

• لا شـك أن هذه التوضـيحات التي قدمها "ميرتون" سـاهمت في إضـافة تعديلات للصـيغ القديمة للنظرية الوظيفيـة. إذ جـاء "ميرتون" بمفهوم المعوقـات الوظيفيـة أو الاختلالات الوظيفيـة للإشـــارة إلى الأنمـاط الإجتماعية التي يكون لها دور سلبي بالنسبة للنسق الإجتماعي، أي أن وجودها يعمل على إضعاف النسق، وهدمه، بدلا من تقويته، وبالتالي اعتبار بعض الأنماط الإجتماعية لا وظيفي، وضار وظيفيا.

• يوضـح "ميرتون" أهمية هذا المفهوم بقوله " أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضـمنه من ضـغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة ديناميات التغيير وقد توجد توترات أو تناقضات أو حتى تعارض بين العناصـــر المكونة للبناء الإجتماعي والثقافي وقد تكون بمثابة معوقات وظيفية بالنســـبة للنســق الإجتماعي أو تمثل وسـائل مؤدية إلى تغيرات معينة في هذا النسـق، ولكنها تمارس ضـغطا نحو إحداث التغييرات "(9).

بعد تقديمه لانتقادات للمدرسة الوظيفية الكلاسيكية، نجد "ميرتون" يساهم في وضع نظرية في التنظيم تختلف عن أغلب الاسهامات التي قدمها علماء التنظيم الذين تأثروا كثيرا بالاتجاه البنائي الوظيفي في علم الإجتماع.

• لقد استحدث في نظريته الجديدة ثلاثة مفاهيم أو أدوات تحليلية هي الوظائف الكامنة أو غير المتوقعة في مقابل الوظائف الظاهرة، المعوقات الوظيفية في مقابل الوظيفية، وأخيرا البدائل الوظيفية.

• من المفهومات الأســـاســـية التي أولاها "ميرتون" الرعاية هو مفهوم المعوقات الوظيفية أو الاختلالات الوظيفية، إذ نجده يقول " أن أي عنصـــر اجتماعي إذا كتب له الاســـتمرار فترة معينة من الزمن يدل على وظائفه الإيجابية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على أنه ليس من الضـــروري أن تكون الوظيفة ايجابية تماما، وإنما قد تكون ســـلبية أو حيادية بالنظر إلى طبيعة الوحدة الإجتماعية موضـــع البحث... وبذلك يرى من الضـــروري البحث عن التوازن القائم بين الوظائف الإيجابية والمعوقات الوظيفية قبل القول بأن عنصـــرا ما وظيفيا أو غير وظيفي ".

• الوظائف الإيجابية عند "ميرتون" تعمل من أجل التكيف أو التوافق مع نسق معين والوظائف السلبية أو الاختلالات الوظيفية هي تلك النتائج أو الآثار الملاحظة التي تقلل من التكيف أو التوافق في هذا النسق أو ذاك، والشيء المهم عند "ميرتون" في نموذجه النظري هو كيفية التغلب على العقبات والمعوقات التقليدية فيقول: " لقد لاحظنا الصعوبات الكامنة في قصر التحليل على الوظائف التي تؤدى من أجل المجتمع، فطالما أن العناصر أو الواجبات قد تكون وظيفية بالنسبة لبعض الأفراد والجماعات الفرعية ولا وظيفية بالنسبة للآخرين فيصبح من الضروري حينئذ أن نضع في اعتبارنا سلسلة من الوحدات تنعكس عليها نتائج أو آثار عنصر من العناصر، التي قد يكون أفراد أو مكانات مختلفة أو جماعات فرعية أو نسق اجتماعي أكبر ".(10) .

إن حرص "ميرتون" على إظهار دور المعوقات الوظيفية وعدم المبالغة في التأكيد على الطابع التكاملي للنسق الإجتماعي تأكيد على:

• اعتبار المجتمع نسق اجتماعي مترابط ترابطا داخليا يشمل نظما متداخلة ومترابطة ببعضها البعض، ينجز كل منها وظيفة محددة من خلال تفاعلها فيما بينها باعتبارها مكونات النسق الإجتماعي العام. غير مؤكد دوما على اعتبار أن المكون الواحد يمكن أن يؤدي وظائف مقصودة، كذلك فإن الوظيفة الواحدة يمكن أن تقوم بها عناصر بديلة ومختلفة. وبذلك يؤدي إلى نتيجة غير مأمولة أو مرغوب فيها، وحينما يتكرر هذا الموقف ويحدث اختيار متكرر لبديل مقبول، فإن ذلك يؤدي إلى تحول تدريجي في الاختيار ليصبح مسألة آلية.

• بهذا يكون 'ميرتون' قد كشف عن صورة أخرى للتنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي، صورة تختلف عن تلك التي قدمها لنا "بارسونز" أو "فيبر"، فإذا كان الضبط الإجتماعي أو التنظيمي التي تمارسها القواعد كما يذهب كل من "بارسونز" و "فيبر" تؤدي إلى ثبات السلوك الإجتماعي أو التنظيمي والقدرة على التنبؤ به، فإن هذا الثبات عند "ميرتون" يشير إلى الجمود وعدم المرونة في الإجراءات والقواعد الإجتماعية أو التنظيمية مما يجعل تلك الوسائل تتحول إلى غايات مما يجعلها تصبح عوائق اجتماعية أو تنظيمية تحول دون تحقيق الأهداف.

• اعتبار النظام القيمي داخل التنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي إطار ضبط شامل لمواقف الأفراد والجماعات وفي توجيه النشاطات والأدوار التي يؤديها هؤلاء، من أجل تحقيق أهدافهم وأهداف التنظيم المقررة، أمر غير مؤكد دوما عند "ميرتون"، على اعتبار أن أعضاء التنظيم لديهم أهدافا خاصة لا تتطابق دوما مع الأهداف التنظيمية ولا تتسق معها، وبعبارة أخرى قد تكون الأهداف التنظيمية في نظر الأعضاء وسيلة من خلالها يحققون أهدافهم الخاصة، وفضلا عن ذلك قد ينشأ تعارض بين القواعد الإجتماعية والرسمية التي يضعها التنظيم وبين معايير السلوك الفردية، حيث أن القواعد الرسمية تحاول ضبط السلوك في التنظيم، في حين المعايير غير الرسمية التي يضعها الأفراد لضبط سلوكهم في محاولة لمقاومة تلك التي يضعها التنظيم الرسمي قد تتعارض معها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مواقف جديدة تؤدي بدورها إلى إنشاء

محاولات جديدة تسعى إلى تحقيق الضبط بقواعد أخرى، وهذا بدوره يكشف على أن التنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي يمثل نسقا ديناميا لا يكف لحظة على التغيير.

كل هذا جعل "ميرتون" يوضح مسألتين:

المسألة الأولى: تتحدد في تبيان جوانب القصور في كل من نظريتي "بارسونز" و "فيبر" بتأكيده على الطابع القهري للتنظيم سواء كان الحديث عن التنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي، في مسألتي الرشد والفاعلية اللتين تمثلان محوران لأي تنظيم ولقد ترتب على ذلك أيضا إغفال العلاقة بين الرشد والمعوقات الوظيفية.

في حين المسألة الثانية: تتحدد في إقرار "ميرتون" على أن فعالية التنظيم في تحقيق أهدافه يتوقف من خلال توضيح الجانب الدينامي في التنظيم وكيف يمارس تأثيره في التنظيم بالفعل. وهو الجانب الذي أغفله أو تعمد إغفاله كل من "بارسونز" و "فيبر".(11).

على الرغم من النتائج التي توصل إليها "ميرتون"، إلا أن إضافاته ومراجعاته لم تجب على مجمل الانتقادات التي توجه في العادة إلى الإتجاه الوظيفي، والتي تتحدد:

- في مسألة تحديد حاجات أو متطلبات النسق الإجتماعي لأجل استمراره واستقراره، مادام بعض الحاجات تؤدي وظائف كامنة لا يمكن التنبؤ بها إلا بإجراء دراسات امبريقية بالغة الدقة، لأن تحديد تلك الحاجات الكامنة يرتبط بسلوك الوحدات الإجتماعية للنسق، الأفراد، المكانات المختلفة، الجماعات الفرعية، النسق الأكبر ككل، كلها أمور تعطي انطباع بتعدد الحاجات الكامنة وبذلك توحي بتعدد الوحدات الموجهة والمحددة لها، الأمر الذي يجعل في النهاية تحديد الجهات المسؤولة على تحديد التوجيه غامضة، وهو أمر عجز "ميرتون" كغيره في الإجابة عليه أو حتى في الإجابة على كيفية التصرف أمام هذا التعدد في مصادر التوجيه بتعدد الحاجات المعلنة من قبل كل الوحدات المشكلة للنسق الأكبر، والأمر الثالث الذي لم يجب عليه "ميرتون" كيف يؤثر تعدد الحاجات المعلنة وتعدد مصادر التوجيه داخل كل وحدات النسق الأكبر على امكانية استمرار واستقرار الكل.
- تعطي النظرية ككل ومنها افتراضات "ميرتون" انطباعا بأن مستويات الطاعة والامتثال التي تعطيها الغالبية من الأفراد للمعايير الإجتماعية أو التنظيمية آلية وحتمية وكأنها تفترض أن هناك إجماعا مجتمعيا راسخا يلتزم به الجميع (جميع الأفراد)، بينما من المشكوك فيه اليوم أن يتجه الجميع في المجتمعات الصناعية ذات البنى الإجتماعية المعقدة إلى الثقافة المجتمعية الكلية دون اعتبار للتصارع من أجل المكانة والصراع بين القيم المختلفة، والمصالح المتضاربة، والعقائد النقيضة.
- في توضيحه لأسباب السلوك المنحرف داخل مختلف مكونات البناء الاجتماعي أو التنظيمي، يرى "ميرتون" أن ذلك راجع إلى ممارسة بعض البناءات الإجتماعية لضغوط معينة على بعض الأشخاص في المجتمع، الأمر الذي يورطهم في سلوك غير امتثالي أكثر من سلوك امتثالي، أي وجود تعارض بين متطلبات وأهداف الثقافة المجتمعية ووسائل وإمكانيات البناء الإجتماعي، أي أن الأخيرة لا تتيح التسهيلات الممكنة لتطبيق أهداف النسق الأكبر، لكنه لم يوضح لنا من أين استمد البعض القدرة في ممارسة تلك الضغوط على الآخرين ومن جهة أخرى لم يبين كيف لم يمتثل هؤلاء الممارسين للضغوط للنظام القيمي

المجتمعي الذي نسجه النسق الإجتماعي الأكبر؟، ثم ما الذي يجعل أهداف الممارسين للضغوط والذين تمارس عليهم الضغوط متباينة على الرغم الكل يمتثل لذلك النظام القيمي المجمعي الذي يسعى إلى فرض الضبط والالتزام على الكل من أجل ضمان استقرار واستمرار النسق الإجتماعي ككل؟.

- في محاولة منه للإجابة على تلك الأسئلة قدم "ميرتون" تنميطا لتصنيف التوافقات الفردية للانفصال بين الطموحات العليا التي تدفع الثقافة الإجتماعية إلى التطلع إليها، وبين العقبات أو المعوقات التي يضعها البناء الإجتماعي أو التنظيمي أمام سبل تحقيق هذه الطموحات، أي ذلك الانفصال بين النجاح كهدف ثقافي واجتماعي مقنن ومضمون للجميع، وبين الوسائل النظامية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف، يرى "ميرتون" أن الثقافة تولد على الدوام الدافعية للأفراد، في حين البناء الإجتماعي الذي يحدد الوسائل لإشباع الطموحات والتطلعات للوصول للأهداف، ليس بمقدورهما تحقيق أهداف الكل، مادام البناء الإجتماعي والثقافة الإجتماعية لا توفران الوسائل المحققة للأهداف الفردية بعدالة كافية للجميع من أجل تحقيق ذلك، الأمر الذي ينتج عنه فقدان المعايير، وبذلك يكون هناك انفصال حاد بين المعايير التي يضعها النسق الإجتماعي ككل لضبط السلوك داخله وبين الوسائل التي يضعها أمام الأفراد في تحقيق مختلف أهدافهم وحاجاتهم. ومن ثم تضيع المعايير الجمعية التي وضعها النسق الإجتماعي الأكبر وتحل محلها معايير مختلفة ومتعددة تضبط سلوك البعض دون البعض على حسب القوة والمكانة التي يحتلها الأفراد والجماعات في النسق الإجتماعي الأكبر. إذ نحن كما يقر "ميرتون" أمام معايير متعددة ومختلفة وبالتالي أهداف متعددة ومختلفة، الأمر الذي يجعل استقرار واستمرار النسق الأكبر الذي هو هدف الكل على المحك.

لتجاوز هذه العوائق يقترح " ميرتون " خمسة أنماط للتوافق تتحدد في:

- الامتثال للأهداف والوسائل التنظيمية وهو في تقديره أكبر أشكال التوافق شيوعا وبدونه لا يمكن لأي مجتمع أن يواصل وجوده وبقائه.
- التجديد وفيه حسب اعتقاده على الكل أن يتقبل الأهداف على الرغم من عدم وجود الوسائل النظامية التي يمكن استخدامها لتحقيقها.
- الطقوسية وفيه دوما حسب اعتقاده يجب على الكل المشكل للبناء الإجتماعي أفراد كانوا أو جماعات في أن يحطوا من مقدار الأهداف التي يؤمنون بها كأهداف ذاتية والعمل على تقبل الوسائل النظامية التي يضعها النسق الإجتماعي الأكبر كأمور مشروعة، الأمر الذي يخفف توترات المكانة، فالفرد الطقوسي عليه أن يستمر في متابعة المعايير النظامية المفروضة، مثل ذلك البيروقراطي الممتثل للمعايير التنظيمية في التنظيم البيروقراطي.
- التراجعية وهو أمر يجب العمل على تجنبه لأنه يضر بالمصلحة الفردية والجماعية ككل، لأنها تعني الرفض المطلق للأهداف الجمعية للنسق الإجتماعي والوسائل النظامية المحددة لتحقيقها، الأمر الذي يجعل كل الأفراد والجماعات ينحو إلى الفشل والإحباط أو التخاذل والصمت والانسحاب أو يجنحوا إلى الهروب إلى عالم خاص من الإدمان والمخدرات والمسكرات... وهو أمر إن تحقق يهدد وجود الكل بلا استثناء.

- التمرد والعصيان وهو تحصيل حاصل للتراجعية التي يبديها الأفراد والجماعات للأهداف والوسائل النظامية التي يقرها النســـق الإجتماعي ككل، إذ في هذه المرحلة يجنح الأغلب إلى التمرد على النظام الإجتماعي ويحاول البعض منهم تشييد نظام اجتماعي جديد تماما. وهو أمر إن تحقق سيدخل الأفراد والجماعات والنسق الإجتماعي ككل في فوضى لا بداية ولا نهاية لها.

من الملاحظ أن "ميرتون" عد ثلاثة نماذج بكونها منحرفة، وهي التجديد، التراجعية، التمرد، أما نموذجي التماثل والطقوسية هي ليست منحرفة لديه، فالتماثل واستنادا إلى "ميرتون" يمثل نمط التكيف الأكثر شيوعا، إذ يجعل النظام الإجتماعي أو البيروقراطي مستقرا ومنسجما، على اعتبار قدرته على حمل الأفراد والجماعات على الالتزام بالأهداف المحددة من قبل النسق القيمي الجمعي الذي وضعه البناء الإجتماعي، كما له القدرة على حمل الأفراد والجماعات على الالتزام كذلك بالقواعد والأدوات التي وضعها البناء الإجتماعي لتحقيق تلك الأهداف الموضـــوعة من قبله، وكذلك له القدرة على حمل الأفراد والجماعات على عدم الإهتمام لمدى الصعوبة التي يمكن أن تصادفهم عند تنفيذهم للأهداف المشروعة الموضوعة من قبل البناء الإجتماعي وتلك التي يؤمنون بها على الرغم أنها تتعارض كليا مع تلك المحددة من قبل البناء الإجتماعي الكلي.

إن الامتثال بهذا المعنى يساهم في حماية البناء الإجتماعي من كل مظاهر الانحراف أو السلوك غير السوي الذي يمكن أن يظهر من قبل الأفراد أو الجماعات في نظر "ميرتون".

في حين يجد "ميرتون" في نمط الطقوســـية أكثر الوســـائل للحفاظ على التوازن داخل البناء الإجتماعي من خلال امتثال الفرد لأهداف المجتمع مع اعتقاده أن الوسائل النظامية التي وضعها البناء الإجتماعي لتحقيق أهدافه مغلقة عليه، أي لا تساهم في تحقيق أهدافه الذاتية، على الرغم من ذلك "ميرتون" يرى أنها ستولد لدى الأفراد والجماعات الدافعية إلى ابتكار وسائل جديدة غير تلك المتعارف عنها من قبل الكل، من خلالها يمكن الوصول إلى أهدافهم الذاتية على الرغم أنها غير مسموح بها من قبل البناء الإجتماعي.

الأكيد أن هذا التعارض في الوســـائل المحققة للأهداف المشـــتركة بين البناء الإجتماعي وبين بعض الأفراد والجماعات بداخله ســـيولد تناقض إن لم نقل تعارض والذي من شـــأنه أن يقلل من درجة تحقيق الأهداف المشـــتركة بين الطرفين وإن كانت في الأســـاس تعبر عن إرادة المجتمع أكثر ما تعبر عن إرادة البعض من الأفراد أو الجماعات. الأمر الذي سيقلل من الانسجام بين كافة الوحدات المشكلة للبناء الإجتماعي.

الأكيد أن "ميرتون" لم يقدم لنا وجهة نظره عن طريقة أو طرق تعامل البناء الإجتماعي مع هذا التعارض وإن كان في نظره لا يؤثر بالسلب على النسيج الإجتماعي، بقدر ما يحفز ويولد التجديد لدى الأفراد والجماعات في تحقيق أهداف البناء الإجتماعي وإن كانت لا تعبر البتة عنهم.

تبعا لذلك نجد "ميرتون" كغيره من الباحثين في هذا الإتجاه عجز على تفســـير التناقض بين الأنســـاق الإجتماعية داخل النسق الكلي أو حتى داخل النسق الإجتماعي الفرعي، كذلك نجده غير قادر على الإجابة على السؤال الذي يتمحور حول كيفية تعامل البناء الإجتماعي مع تعارض غاياته ووسائله مع غايات ووسائل أفراده وجماعاته أثناء تحركهم نحو تحقيق أهدافه التي يعتقد أنها أهداف الكل.

بدل من ذلك ركز على سبل تحقيق التوازن والإنسجام داخل البناء الإجتماعي، ولو بالتنكر إلى تلك الفوارق والاختلالات التي أصلا حاول دراستها، إلا أنه غلب عليها الطابع المحافظ أكثر من الطابع الدينامي الذي يعتقد أنه أشار إليها من خلال مصطلح المعوقات أو الاختلالات التنظيمية التي عبرت عنها نظرية "ميرتون".(12).

خلاصة القول حول هذا الإتجاه:

- صور البناء الإجتماعي أو التنظيمي، على أنه نسق من الأفعال المحددة المنظمة، يتألف هذا البناء من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، وأن هذه المتغيرات تميل جميعا إلى الوحدة والتكامل على أساس النظام القيمي.
- صور مسألة التوازن الإجتماعي على أنه واقعا وهدفا يساعد البناء على أداء وظائفه وبقائه واستمراره.
- لم يستطع هذا التوجه الإهتمام بالتغير الإجتماعي، لأن الشغل الشاغل له كان مركزا على تكامل البناء الإجتماعي الذي نظر إليه على أنه العمود الفقري للمجتمع تماما كما هو بالنسبة للإنسان، وحتى عندما أشار هذا الإتجاه بالخصوص نظرية "ميرتون "إلى ما يسمى بالتوازن الدينامي أو المتحرك، جاءت إشاراته غير واضحة، نظرا لأن المفهوم التكامل أو الثبات لم يحدد بوضوح، وجاءت تلك النظرة للتغيير متسقة مع الإطار العام للنظرية.
- حتى وإن حاول هذا الإتجاه إعادة النظر في مسألة التغيير حتى يتلافى الانتقادات التي لاحقته، ما كان عليه إلا أن اعترف بالتغيير الهادئ أو التدريجي الذي يخدم البناء الإجتماعي أكثر ما يغير من ملامحه الكبرى بناءا ووظيفة.
- قلل هذا الإتجاه من أهمية الصراع في البناء الإجتماعي، وذلك أيضا يتسق مع منطوقه العام الذي يرتبط بالتكامل ويلح عليه.
- التحيز التام والواضح لإيديولوجية محددة (الإتجاه المحافظ) من خلال التأكيد على جوانب معينة داخل البناء الإجتماعي دون أخرى، والرغبة الملحة في التأكيد والتشديد على الثبات، ومحاولة إلغاء كل إرادة واعية للإنسان بدعوة مبالغ فيها لسمو البناء الإجتماعي وتفوقه على كل أعضائه بشكل متعال.

رغم تلك الانتقادات التي وجهت لهذا الإتجاه، لا أحد ينكر مجمل اسهاماته في تطوير أطر نظرية التنظيم ولعل ما توصل إليه من أفكار قد أنار درب المهتمين إلى قضايا تم السكوت عنها تجاهلا أو عمدا من قبل مفكريها خاصة في المرحلة الأولى من ظهورها.

<u>يكفي أن نشير إلى بعض تلك الإسهامات التي تتحدد في:</u>

- المدخل البنائي الوظيفي استطاع إن يبرز التباين الموجود بين تنظيم وآخر، من خلال التأكيد على كيفية ممارسة الأنشطة المتنوعة بين هذا التنظيم وذاك كالمهام التنظيمية، أو ممارسة السلطة والتنسيق بين الوظائف... وكذا كيفية ممارسة الأوضاع الإجتماعية الخارجية سواء كانت رسمية أو غير رسمية التأثير على علاقات الدور الذي يمارسه الفرد أو الأفراد ضمنه.

- ساهم كذلك في إيجاد العلاقة بين البناء الإجتماعي ككل وبين وحداته الفرعية، والكيفية التي تؤثر بها هذه العلاقة في إحداث السلوك السوي، من غير السلوك السوي.
- أنه ساهم في تقديم تفسير للعلاقة بين الفاعل والنشاط، إذ لا يفهم العمل في ضوء الأنساق الاجتماعية أو التنظيمية فقط التي تتضـــمن عمليات تقســـيم العمل، وإنما كذلك في إطار توزيع الفرص والقوة عبر التدرج الهرمي للسلطة والمكانة.
- ســاهم في إبراز أن الســلوك الإجتماعي أو التنظيمي للأفراد إنما يعكس ما يحمله الأفراد من مشــاعر وما يمكن أن يتصفوا به من مكانة في مواقع العمل.
- ساهم في توضيح أن البناءات الإجتماعية أو التنظيمية، لا تملك القدرة على التحكم في سلوك الأفراد بقدر قدرتها على تحديد الاختيارات المسموح بها رسميا لمواجهة متطلبات التنظيم، في حين الظروف السيكولوجية والإجتماعية المشكلة للسلوك تبقى خارج السيطرة عنها.

2- الإتجاه الراديكالي (النقدي) في دراسة التنظيم والمنظمات:

2-1 النظرية الماركسية.

ينطلق هذا الإتجاه في دراســته للتنظيم من خلال جملة من القضــايا، كالصــراع الطبقي، والبناء الإجتماعي، وظروف العمل، والاغتراب التي تعد واحدة من القضايا التي يمكن من خلالها معرفة العناصر الأساسية في التحليل الماركسي المتعلقة بقضايا التنظيم عامة، والتنظيم البيروقراطي خاصة.

لكن قبل أن نبدأ الحديث حول اســـهامات هذه النظرية في هذا المجال لنبدأ أولا بأصـــول هذه النظرية بالإجمال.

أ- أصول النظرية الماركسية:

ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد سميت بذلك نسبة لمؤسسها "كارل ماركس".

يعتبر هذا المذهب واحد من المذاهب الكبرى التي عرفها تاريخ أوروبا، اســـتوحى فيه "ماركس" نظريته من التراث الفكري آنذاك، والذي عاصـر فيه الفلسـفة الكلاسـيكية والاقتصـاد السـياسـي الانجليزي والاشـتراكية الفرنسية المرتبطة بالتعاليم الثورية الفرنسية بوجه عام.

نظرية "ماركس" مادية بحتة بعيدة عن الميتافيزقيا والمثالية، تدور حول ملكية الأفراد لوســـائل الإنتاج والتي تمتلكها الطبقة الرأسمالية، وتطور المجتمع من طبقة إلى أخرى، حيث لا يتم هذا التحول إلا بوجود صراع بين هذه الطبقات كما وضع قوانين جدلية وتاريخية اتخذها كمنهج لنظريته.

لقد شـكلت أفكار الفلاسـفة السـابقين ولا سـيما الفيلسـوف الألماني "هيجل" أثر كبير في بلورة أفكار وفلسـفة "ماركس"، وفي هذا يقول "لينين" "إن كتاب رأســـمال الماركســـي لا معنى له بغير مذهب هيجل القائم على تطور التناقض أو الثنائية ".

لقد قرأ "ماركس" أفكار "هيجل" وتأثر بها، فأبقى إطار هذا المذهب وأفرغه من محتواه ونقله من مذهب فكري لا يرى في الكون شـــيئا غير الفكرة إلى مذهب مادي لا يرى فيه شـــيئا غير المادة وســـمى مذهبه بالمادية

الثنائية وسمى قوانينها التي تسيطر على تاريخ الإنسانية بالتفسير المادي للتاريخ. فالمادة هي كل شيء والفكرة مخلوقة من المادة والوعي الإنساني هو أعلى ما ارتقت إليه المادة من أطوار التاريخ.(13) .

كما مهد الاقتصاديان "آدم سميث" "ودافيد ريكاردو" الطريق ل"ماركس" في تكوين فكره وتطويره إذ أخذ منهم العديد من المبادئ والأسس ساعدته على بلورة فكرة خاصة حول نظرية القيمة مع إضافة بعض التعديلات والأفكار التي جعلته يتميز عن غيره.

إذا نجده أخذ فكرة القيمة من أفكار "آدم سميث" حول القيم التبادلية والاستعمالية، والتي عرفت لفترة طويلة بأنها نظرية كمية، فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان يقاس في النهاية بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها، إن قيمة أي سلعة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها. في حين نجد "ماركس" عرف قيمة التبادل الحقيقية على أنها تبلور العمل الإجتماعي، وبهذا تخطى "ماركس" حدود الاقتصاد السياسي الانجليزي الذي عجز عن تحليل الرأسمالية تحليلا كافيا لأن المصالح الطبقية حالت دون ذلك، فقد كان الاقتصاديون يعتقدون أن الرأسمالية خالدة. ففقز "ماركس" بالاقتصاد السياسي قفزة فاصلة باكتشافه فائض القيمة.

لقد دلل "ماركس" على أن تملك العمل غير المدفوع أجره هو الصورة الأساسية للإنتاج الرأسمالي، واستغلال العمال الذين لا يمكن فصلهم عنه، كما دلل "ماركس" على أن الرأسمالي في الوقت الذي يدفع فيه أجرة قوة العمل العملية بمعدل القيمة الحقيقية لهذه القوة كسلعة تباع في السوق، فإنه يستخرج من هذه القوة قيمة تفوق القيمة التي دفعها أجرا لها، وأن هذه القيمة الفائضة تكون مجموع القيم التي يتولد عنها رأسمال الذي يزداد باستمرار ويتضخم في أيدي الطبقات المالكة.(14).

كما نجد للاشتراكية الفرنسية أثر في تكوين أفكار وفلسفة "ماركس" من خلال أفكار "سان سيمون" "وفوريه" Fourrier الذين سبقوا "ماركس" والذين مثلوا نزعة الفلاسفة الخياليون خلال فترة القرن الثامن عشر. ولقد أخذ "ماركس" من الاشتراكية الفرنسية الفكرة القائلة " بأننا نعيش فترة ثورية يبذل الشعب المضطهد فيها جهوده لكي يحطم القيود التي يقبع في أغلالها، فالعمل الخالد الذي ينبغي أن يقدم الإنسان هو الثورة ".(15) .

ب- آليات التحليل الماركسي:

1- المادية الديالكتيكية:

تأتي كلمة ديالكيتيك Diolego من الإغريقية، وتعني المجادلة، المناقشة. في العصور الغابرة كان الديالكتيك فن التوصل إلى الحقيقة عن طريق كشف التناقضات في مجادلة الغريم والتغلب على هذه التناقضات، كما كان ثمة فلاسفة في العصور القديمة اعتقدوا أن كشف التناقضات في الفكرة وتصادم الأفكار المتناقضة كان أفضل وسيلة للتوصل إلى الحقيقة.

هذه الطريقة الديالكتيكية في الفكر، امتدت فيما بعد إلى الظواهر الطبيعية، وتطورت إلى الأسلوب الديالكتيكي لتفهم الطبيعة، الأسلوب الذي يعتبر الظواهر الطبيعية في حركة دائمة نتيجة التفاعل المتبادل بين قوى الطبيعة المتضادة. إن الديالكتيك في جوهره هو النقيض المباشر للميتافيزيقا.

كما ينظر إلى المادية الجدلية على أنها " علم الوجود والوجود يمثل وحدة تتضـــمن الطبيعة والمجتمع ". فالمادية الجدلية تعكس الوجود (نظرية المعرفة) كما هو موجود بدون زيادة أو نقصـــان، فالوجود متناقض ومتحرك، والمادية الجدلية تمثل هذا الوجود في مســتوى العقل، فقوانين الوجود تنعكس في المادية الجدلية في حقيقتها وهذه الأخيرة تمثل الوجه الثاني للوجود فهي صـورة الوجود وقد أصـبحت عقلا. فالمادية الجدلية بهذا المعنى هي الحقيقة العقلية للوجود المادي. ففيها يتبدى الوجود في ماهيته وفي ذاتيته فهي تمثل المطلق لأنها تعكس الوجود فكريا. فلا يمكن أن تضـيف عليه ولا أن تنقص منه ولا أن تكذبه لأنها تمثل الوجود في صـدقه الفكري. فالحياد عنها أو تكذيبها هو ابتعاد عنه وتكذيب له وإذن هو ســـقوط في الخطأ والوهم. فلا يوجد أي فكر آخر غيرها لقول الوجود لأن الوجود قد وجد جوهره فيها. فهي الصدق المطلق والحق المطلق.

قوانين الجدل هي انعكاس لحركة الطبيعة، نفي النفي يعكس نمو الظواهر الطبيعية الحية (البذرة، الشـــجرة) وقانون التحول من الكم إلى الكيف هو الطبيعة العقلية لتحول درجات الماء في غليانه وبرودته، وقانون التناقض هو الكهرباء السالبة والموجبة. نفس التصـور نجده في المجال الإجتماعي فنفي النفي هو البرجوازية وقد نفت الاقطاع وهو البروليتاريا وقد نفت البرجوازية.

لقد اســـتقى هذا الموقف الانطولوجي جذوره من عملية القلب التي قام بها "ماركس" و"انجلز" لقوانين الجدل الهيجلي. فالنواة الجدلية التي كانت تمشي على رأسها وقع قلبها على رجليها. فقوانين الجدل عند "هيجل" هي تجلي العقل في الواقع وهنا يكمن خطأ "هيجل" حســـب "ماركس" و "انجلز" لذلك يجب أن تقلب المعادلة لتصبح قوانين الجدل انعكاسا للواقع.

إن الوجود جدلي لأن قوانين العقل قد طبعت الوجود بل لأن الوجود جدلي وقد تبدى في القوانين العقلية. حســب الموقف الانطولوجي، أما حســب الموقف العلماني الوضــعي، فيؤكد على علمية المادية الجدلية في مجال التاريخ. فهي تؤســس علما بنفس الدرجة التي تقول بها الفيزياء وعلم الكيمياء... فهي تؤســس لنظرية تفسيرية للواقع التاريخي. فتبنى قوانين هذا العلم يتمثل في المادية التاريخية أو علم التاريخ أو علم المجتمعات الإنسانية.

يمدنا كل من "ماركس" و "انجلز" في كتابهما الايديولوجية الألمانية بتاريخية نشأة هذا العمل حيث يعتبران أن هذا الكتاب بمثابة خط فاصل بين وعيهما الذي تشكل في نظرهما قبل الفكر اللاعلمي لكل من الفكر الهيجلي والفكر الفورباخي وتصـــورهما العلمي المتمثل في المادية التاريخية. أما اللحظة المؤســســـة لهذا العلم فهو رأســمال الذي اكتشــف فيه قوانين نمط الإنتاج الرأســمالي. هذه القوانين تعمل بحتمية صــارمة كالحتمية الطبيعية. فالمجتمع حســب "ماركس" في تكوينه شـبيه للطبيعة، فهو لا يأبه للناس فهو يشـق طريقه الحتمي غير عابئ بهم، ويكون نفسه خارج نطاق وعيهم، فهو سابق لهم كأسبقية الطبيعة على الوعي.(16).

يســتفاد من العرض الســابق حول المادية الجدلية أنها تقوم على جملة من الخصــائص يمكن تحديدها كالآتي:

- الإيمان بوحدة الطبيعة، فالطبيعة شاملة لا انقطاع فيها فهي الكل المتصل وما عداها مجرد جزء ناقص.
- الإيمان بقانونية الطبيعة (لكل سبب علة) والطبيعة شيء منظم مع نفسه.

- الإيمان بأن الطبيعة بأسرها خاضعة لقوانين واحدة ثابتة منظمة صارمة حتمية مطردة وآلية وبأنها رياضية واضحة ولذا فهي لا تقبل أي خصوصيات.
- الإيمان بأن الطبيعة تتحرك بشكل تلقائي وبأن الحركة أمر مادي.
- الإيمان بأنه لا يوجد غيبيات أو تجاوز للنظام الطبيعي من أي نوع فالطبيعة تحتوي بداخلها كل القوانين التي تتحكم فيها.

أما عن المعالم الأساسية للأسلوب الدياليكتيكي الماركسي فهي كما يلي:

- "ماركس" لا يعتبر دياليكتيك الطبيعة تراكما عرضيا من الأشياء، أو الظواهر، لا ترتبط إحداهما بالأخرى، أو منعزلة ومستقلة عن الأخرى، بل يعتبرها كيانا كليا مرتبطا ارتباطا لا ينفصم تكون فيه الأشياء والظواهر مرتبطة ارتباطا عضويا وتعتمد إحداها على الأخرى. وتقرر إحداها الأخرى.
- "ماركس" لا يعتبر الطبيعة في سكون وعدم الحركة والجمود وعدم التغيير، بل يعتبرها في حالة حركة دائمة، وتغير مستمر، حالة تجدد وتطور مستمرين، حيث ينشأ شيء ما جديد ومتطور على الدوام وشيء متفسخ وزائل على الدوام.
- "ماركس" لا يعتبر التطور عملية نمو بسيطة، حيث لا تتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، بل على أنها تطور يجتاز تحولات كمية ناقصة غير محسوسة إلى تحولات أساسية مكشوفة، إلى تحولات كيفية، يعتبرها تطورا لا تحدث التغيرات الكيفية فيه بصورة تدريجية، بل بصورة سريعة ومفاجئة، تتخذ شكل طفرة من حالة إلى حالة أخرى، لا تحدث بصورة عرضية بل نتيجة طبيعية لتراكم تغيرات كمية غير محسوسة وتدريجية.
- "ماركس" يعتبر أن التناقضات الداخلية ملازمة في جميع الأشياء والظواهر في الطبيعة، لأنها جميعها تحتوي على جانبيها السلبي والإيجابي، جانبيها الماضي والمستقبل، شيء زائل وشيء متطور، وأن الصراع بين هذين النقيضين، الصراع بين القديم والجديد، بين ما هو زائل وما هو مولود، بين ما يجري اختفاؤه وما يجري تطوره، يشكل المحتوى الداخلي لعملية التطور، الذي يتحول من تغيرات كمية إلى تغيرات كيفية.
- "ماركس" لا يعتبر العالم تجسيدا لفكرة مطلقة، أو لروح كونية أو للوعي، بل العالم مادة، وأن الظواهر المتعددة الأوجه للعالم تؤلف أشكالا مختلفة لمادة في حركة، وأن الترابط المتبادل والاعتماد المتبادل للظواهر الذي يحققه الأسلوب الدياليكتيكي، هو قانون تطور المادة المتحركة، وأن العالم يتطور وفقا لقوانين حركة المادة بلا حاجة إلى روح كونية.
- "ماركس" يعتبر أن المادة، الطبيعية، الوجود، هي حقائق موضوعية قائمة خارج عقلنا ومستقلة عنه، وأن المادة هي الأساس نظرا لأنها مصدر إحساسنا وأفكارنا وإدراكنا، وأن العقل ثانوي اشتقاقي نظرا إلى أنه انعكاس للمادة، انعكاس للوجود، وأن الفكر هو نتاج للمادة التي بلغت في تطورها درجة عالية من الاكتمال، هي المخ، وأن المخ هو عضو التفكير، وأن بناء على ذلك لا يستطيع المرء أن يفصل فكره عن المادة بدون أن يرتكب خطأ فاحشا.

• يعتبر "ماركس" العالم وقوانينه قابلة للعلم كليا وأن علمنا لقوانين الطبيعة بعد اختبارها بالتجربة والتطبيق، هو علم موثوق له صحة الحقيقة الموضوعية، وأنه لا يوجد أي شيء في العالم لا يمكن معرفته، بل توجد فقط أشياء ما زالت غير معروفة، ولكنها سوف يكشف عنها وتجري معرفتها بمجهود العلم والتطبيق.(17)

بهذه الخصائص المشكلة لدياليكتيك "ماركس"، يكون قد حول دياليكتيك "هيجل" وجعل منه أداة للبحث العلمي وللعمل، إذ نجده يقول: أن أسلوبي الدياليكتيكي لا يختلف عن الدياليكتيك الهيجلي وحسب، بل نقيضه المباشر، فهيجل يحول عملية التفكير التي يطلق عليها اسم الفكرة إلى ذات مستقلة أنها خلق العلم الحقيقي ويجعل العالم الحقيقي مجرد شكل خارجي ظواهري للفكرة، أما بالنسبة لي فعلى العكس من ذلك ليس المثال سوى العالم المادي الذي يعكس الدماغ الإنساني ويترجمه إلى أشكال من الفكر ".(18).

2- <u>المادية التاريخية:</u>

• ينظر إلى المادية التاريخية على أنها تطبيق لمبادئ المادية الدياليكتيكية، على ظواهر الحياة الإجتماعية وعلى دراسة المجتمع وتاريخه.

• انطلاقا من ذلك تؤمن الماركسية أن التفسير المادي للتاريخ من أهم المزايا المادية الحديثة إذ لا يمكن بدونه إعطاء التاريخ تفسيرا صحيحا يتجاوب مع المادية الدياليكتيكية ويتسق مع المفهوم الفلسفي للحياة والكون.

• ومادام التفسير المادي صادقا في رأي "ماركس" على الوجود فيجب أن يصدق بالنسبة إلى التاريخ لأنه ليس إلا جانبا من جوانب الوجود العام.

• لذلك نجد اهتمام "ماركس" بإقامة الاتساق بين المادة والتاريخ، فهو يقول في هذا المعنى: " لقد أفضت أبحاثي إلى النتيجة الآتية: " لا يمكن تفسير العلاقات الحقوقية وأشكال الدولة لا بذاتها ولا بالتطور العام المزعوم للفكر البشري وإنما تستمد جذورها من شروط المادية التي كان يفهمها هيجل تحت اسم المجتمع المدني " .

• إدراك "ماركس" من خلو المادية القديمة لهيجل وعدد من الفلاسفة السابقين له من المنطق وعدم اكتمالها وطابعها الوحيد الجانب "العقل" جعله يقتنع أنه يجب جعل علم المجتمع منسجما مع الأساس المادي وإعادة بنائه استنادا إلى هذا الأساس. وإن كانت المادية بوجه عام تفسر الوعي بالكائن وليس بالعكس، فهي تتطلب عند تطبيقها على الحياة الإجتماعية الإنسانية تفسير الوعي الإجتماعي بالكائن الإجتماعي يقول "ماركس": إن التكنولوجيا تبرز أسلوب عمل الإنسان اتجاه الطبيعة أي العملية المباشرة لإنتاج حياته وبالتالي الظروف الإجتماعية لحياته والأفكار أو المفاهيم الفكرية التي تنجم عن هذه الظروف".

• لقد أعطى "ماركس" صيغة كاملة عن الموضوعات الأساسية للمادية في تطبيقها على المجتمع البشري وعلى تاريخه وذلك في مقدمة كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي قال فيه " أن الناس أثناء الإنتاج الإجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن آرائهم وتطابق علاقات الإنتاج ، هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية ومجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه أشكال معينة من الوعي

الإجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الإجتماعية والسياسية والفكرية بصورة عامة، فليس إدراك الناس هو الذي يحدد معيشـــتهم بل على العكس من ذلك معيشـــتهم الإجتماعية هي التي تحدد إدراكهم. وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من التطور فإنها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة ومع علاقات الملكية. و بهذا تكون مقدمة إلى التغيير، وهذه تكون ســـوى التعبير الحقيقي لتلك التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها ".

- مع تغير الأساس الاقتصادي كما يقول "ماركس" يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل بهذا الحد أو ذاك من الســـرعة وعند دراســـة هذه الانقلابات ينبغي دائما التمييز بين الانقلاب المادي لشـــروط الإنتاج الاقتصـادية. هذا الانقلاب الذي يحدد بدقة بين العلوم الطبيعية وبين الأشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية أو بكلمة مختصرة الأشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه، فكما لا يمكن الحكم على الفرد وفقا للفكرة التي لديه عن نفســـه كذلك لا يمكن الحكم على عهد الانقلاب هكذا وفقا لوعيه فينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضـات الحياة المادية وبالنزاع القائم بين قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الإنتاج".(19).

يستخلص من العرض السابق الآتي:

- أن قوى الإنتاج هي التي تحدد للناس أسلوب الحصول على وسائل الحياة الضرورية للوجود الإنساني (طريقة إنتاج القيم المادية، الطعام، الكساء، المأوى، وأدوات الإنتاج).
- لكي يعيش الناس عليهم أن يحصلوا على أعلى الطعام، والكساء، والمأوى... وللحصول على هذه القيم المادية عليهم أن ينتجوها، ولكي ينتجوها عليهم أن يحوزوا على أدوات الإنتاج التي تنتج هذه القيم المادية، ويجب أن يكونوا قادرين على إنتاج هذه الأدوات وعلى استهلاكها.
- أن قوى الإنتاج ليســت ســوى وجه واحد للإنتاج، وكذلك ســوى وجه واحد لأســلوب الإنتاج، بهما يعبر الإنسان عن صلته بمواد الطبيعة التي يستفيد منها في إنتاج القيم المادية، والتي تعكس في النهاية وجه آخر يتمثل في علاقات الإنتاج التي هي بدورها تحدد علاقات الناس ببعضهم البعض في عملية الإنتاج.
- علاقات الإنتاج خلالها يخوض الناس نضالا ضد الطبيعة ويستعملونها لإنتاج القيم المادية، هذا النضال الذي يخضـونه يكون في ظل جماعات لا على شكل أفراد والذي يؤسس لإنتاج من نوع خاص من الإنتاج تحت مسمى الإنتاج الإجتماعي.
- في إنتاج القيم المادية يدخل الناس في علاقات متبادلة من نوع آخر ضـــمن عملية الإنتاج، قد تكون ثمة علاقات تعاون ومســاعدة متبادلة بين الناس الأحرار من الاســتغلال، وقد تكون علاقات ســيادة واخضــاع. وأخيرا قد تكون علاقات انتقالية غير تلك السابقة. ولكن مهما يكن طابع علاقات الإنتاج فإنها، دائما وفي كل نظام تشكل عنصر جوهريا للإنتاج شأنها في ذلك شأن قوى الإنتاج الإجتماعي.
- قوى الإنتاج لن تبقى ثابتة على نقطة واحدة لمدة طويلة، بل هي دائما في حالة تغيير وتطور، لأنها تستدعي تغيرات في أسلوب الإنتاج والذي يؤدي بالضرورة إلى إحداث تغييرات في النظام الإجتماعي ككل. والذي يؤدي إلى ضرورة إعادة البناء الإجتماعي بالكامل في المراحل المختلفة للتطور الإنساني.(20).

تبعا لهذا التصور الذي وضعه 'ماركس'، يعتقد أن :

- تاريخ التطور الإجتماعي هو في نفس الوقت تاريخ منتجي القيم المادية أنفسهم، تاريخ الجماهير الكادحة الذين هم القوة الرئيسية في عملية الإنتاج والذين ينجزون إنتاج القيم المادية الضرورية لوجود المجتمع. وكيفما يكون أسلوب إنتاج المجتمع لقيمة المادية، يكون بصورة أساسية نفسه، آراؤه، نظرياته ووجهات نظره السياسية ومؤسساته السياسية.
- تاريخ التطور البشري عند ماركس مر بالمراحل الآتية وفق التناقض بين قوى الإنتاج وأسلوب الإنتاج:
- عصر المشاع البدائي: في هذه الحقبة حسب "ماركس" لا ملكية خاصة لأي شيء، والكل يعيش حسب حاجته، والكل حر بالشكل المطلق، إلا أن هذا العصر تجاوزته البشرية بسبب الظلم الذي وقع فيه بعض الناس الذين أرادوا امتلاك وسيلة الإنتاج وهي الأرض، ولأن الأرض تحتاج إلى من يخدمها ويقوم على شؤونها بدأ عصر استعباد الناس.
- عصر العبودية: في هذه الحقبة نشأت طبقات من الناس، هناك من يزرع ويكدح وهناك من يجني ثمار هذا العمل دون تعب، ظلما وجورا وبالتالي انقسم الناس إلى طبقتين، طبقة السادة، وطبقة العبيد.
- عصر الإقطاع: في هذه الحقبة تطورت قوى الإنتاج، وازدادت مساحة العبيد الذين يتم شراؤهم من قبل السادة، وازدادت معه أرباح السادة وأنقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات، العبيد، الفلاحين، الاقطاعيين.
- عصر الرأسمالية: خلال هذه الحقبة زاد تقدم قوى الإنتاج، وبدأت بوادر الطبقة البرجوازية لتحل محل طبقة الاقطاع، وبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة وطبقة العمال.

إن هذا التطور التاريخي الذي أدرجه "ماركس" لتطور المجتمع الإنساني حسب نظريته حول التناقض الكامن بين قوى الإنتاج وأسلوب الإنتاج، ما كان ليحصل لولا تنامي الوعي الطبقي، الذي هو انعكاس للوجود الطبقي في المجتمع، والذي يجده "ماركس" يزداد تطورا كلما حدث تطور في علاقات الإنتاج (أسلوب الإنتاج) وتداول الأموال وكيفية توزيعها في المجتمع. وكذلك نتيجة للصراع الطبقي، وخاصة بالنسبة للطبقات المتصارعة في المجتمع للسيطرة على وسائل وقوى الإنتاج والسلطة.

يشير "ماركس" إلى أن الوعي الطبقي يرتبط بالبناء الطبقي في المجتمع، كما يرتبط في نفس الوقت بالوجود الطبقي، لأن كل من البناء الطبقي والوجود الطبقي يسهمان في معظم الأحوال في تحديد نوعية هذا الوعي وتوضيح ملامحه وأبعاده، وهذا ما يتضح من خلال تعريفه له على أنه " يعد من أرقى صور التأمل للعالم الموضوعي، وأن هذا الوعي يزداد نموا وتطورا من خلال النشاط والعمل الدائب والمستمر والعلاقات الإجتماعية، ومدى علاقة الإنسان بأدوات الإنتاج وارتباطه بالعلاقات الإنتاجية والإجتماعية في المجتمع، والتي تؤدي في نفس الوقت دورا هاما في توضيح أهم سمات وخصائص وأبعاد هذا الوعي الطبيعي. "(21).

يشير "ماركس" كذلك أن تشكل هذا الوعي الطبقي هو الذي يؤدي في نهاية المطاف بالبشرية إلى عصر الاشتراكية، الذي هو عصر الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، عصر لا يوجد فيه مستغلون ومستغلون، عصر يتميز بالعلاقات المتبادلة بين الناس وعملية الإنتاج القائمة على أساس التعاون والمساعدة الاشتراكية

لعمال تحرروا من الاســـتغلال، تنســـجم فيه علاقات الإنتاج تماما مع قوى الإنتاج لأن الطابع الإجتماعي لعملية الإنتاج تعزز بالملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج.

خلاصة القول حول هذه النقطة:

- أن المادية التاريخية هي تلك النظرية التي تنظر إلى الصـــراع على أســـاس أنه القوة المحركة للتاريخ أو لعملية التغيير الإجتماعي، فالمجتمعات الإنســـانية تتغير عبر مراحل متعددة حســـب رؤية المادية التاريخية، وعوامل التغيير تكمن في العوامل المادية أو ما يطلق عليه بالأساس الاقتصادي للمجتمع.
- أن ظهور الطبقات في المجتمع، يعود إلى نمو قوى الإنتاج، التي تقسم المجتمع إلى طبقات تتصـارع من أجل مصـالحها الطبقية. وهذا الذي يدفعنا إلى الحديث عن الصـراع الطبقي الذي يعد في الأسـاس من آليات التحليل الماركسي.
- أن التاريخ الإنسـاني يكشـف على الصـراع الدائم بين قوى الإنتاج وأسـلوب الإنتاج، وأن هذا الصـراع هو المحرك للتاريخ وبه تنتقل المجتمعات من حالة إلى أخرى. وعملية التغيير هذه نتيجة حتمية للصراع الذي تعد أطرافه طبقتين أساسيتين: هما الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو لقوى الإنتاج والثروة والسلطة، والطبقة الفاقدة لها والتي تعامل كإحدى أدوات الإنتاج. وهذا ينتهي حســـب " **ماركس** " إلى هيمنة الطبقة المالكة لوســـائل الإنتاج.
- التاريخ الكلي للمجتمعات حسـب "ماركس" هو تاريخ الصـراع الطبقي، فالسـبب الرئيسـي للتغيير حسـب " ماركس"، يكمن في أن المجتمع ينتج الصـــراع من خلال تأثير التنافس الاقتصـــادي للطبقات الإجتماعية، فالعامل الاقتصـــادي هو الذي يحدث أو ينتج التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم الصـــراع المكثف بين الجماعات الإجتماعية وبين الأجزاء المختلفة من النسق الإجتماعي.
- إن النظام الإجتماعي حسب "ماركس" يشير ضـمنيا إلى نقيضـه، وأن كافة العلاقات الإجتماعية تتضـمن ضـدها ونقيضـها، فالواقع الإجتماعي يتضـمن تناقضـات تولد أو تنتج عنها تغيرات هي نتيجة لعملية الصـراع القائم بين تلك التناقضـــات. فالنظام الاقطاعي كان يحمل حســـب ماركس تناقضـــات أدت فيما بعد إلى الرأسمالية، كما أن الرأسمالية تسفر في تصـوره عن تناقضـات سـتؤدي حتما إلى سـقوطها وانهيارها، وظهور الشـــيوعية، ومنه يســـتنتج "ماركس" أن تلك العمليات تنتج ديناميكا التغيير، من خلال التناقضـــات الملازمة للعلاقات الإجتماعية، وبالتالي فالتصور الماركسي يؤكد أن التناقضات تجعل من الصراع حتميا لا مفر منه، ومن ثم فهدف التحليل الإجتماعي هو فهم وتنشيط هذه التناقضات الإجتماعية.(22).

إن مفهوم الصراع حسب "ماركس" يستند إلى مجموعة من الفروض الجدلية، يمكن تقديم البعض منها في النقاط الآتية:

- كلما زاد التفاوت وعدم المســاواة في توزيع الموارد في نظام ما، كلما زاد صــراع المصــالح بين القطاعات المسيطرة والقطاعات المقهورة في النظام، حيث أن درجة التفاوت تكون مرتبطة بعملية توزيع الموارد، خاصـة عندما تكون مرتبطة بالسـلطة أو القوة، وتكون درجات التفاوت هي الموجه لعملية الصـراع الموضـوعي بين أصحاب القوة والمحرومين منها، مما ينتج عنه توافر الوعي بصراع المصالح.

- كلما ارتفع الوعي لدى الفئات المقهورة لمصـــالحهم الجماعية الحقيقية، كلما زاد احتمال تســـاؤلهم حول مشروعية التفاوت في توزيع الموارد. وينتج عن ذلك:
- تغيرات إجتماعية والتي هي من صنع الفئات المسيطرة.
- ممارسات تؤدي إلى خلق استعدادات للاغتراب لدى الفئات المقهورة.
- قدرة الجماعات الضـاغطة على الوصـول إلى التحكم في قضـايا القهر والخضـوع والتعبير عن مصـالحهم الجماعية الحقيقية، والذي يتأتى عن طريق التركيز المكاني للفئات المقهورة، الذي يقضـــي نمطا عمرانيا واجتماعيا خاصا على المحيط الجغرافي القائم.
- التوصل إلى اكتساب الوسائل التعليمية التي تزيد احتمال تنوع وسائل الاتصال لديها (الفئات المقهورة).
- كلما زادت قدرة الفئات الخاضعة على إيجاد أنظمة عقائدية مشتركة وموحدة، كلما زاد احتمال ارتفاع درجة الوعي لديها بالمصالح المشتركة ويعني ذلك:
- زيادة القدرة لديها على وحدة عقائدية تجمع بينها وتوحد أهدافها.
- التوحد العقائدي (الايديولوجي) وارتفاع درجة الوعي هو نتاج لضـــعف القدرة لدى الجماعات المسيطرة.(23).

ج- اسهامات النظرية الماركسية في قضية التنظيم والمنظمات:

من خلال الإطار العام للنظرية الماركســـية الذي أوردناه حول الجدلية المادية والتاريخية والصـــراع الطبقي، يتضـــح أن "مـاركس" ربط بين التنظيم البيروقراطي وبين المجتمع (البنـاء الإجتمـاعي) من حيث الظهور والاختفاء، وأنه باختفاء المجتمع الطبقي كما يزعم ســـيصـــبح التنظيم البيروقراطي مفهوما غير ذي قيمة أو معنى. ورغم أن "ماركس" لم يقدم نظرية لدراســـة التنظيم، إلا أنه أشـــار إلى ظاهرة هامة جدا ترتبط بالأفراد كأعضـاء داخل التنظيم وخاصـة العمال، وذلك عندما أشـار إلى العلاقة بين التنظيم والاغتراب، وأن ظروف العمل داخل المجتمع الرأســمالي، تؤدي إلى شــعور العمال بالاغتراب نتيجة عملية تقســيم العمل وســيطرة الرأسمالية على وسائل الإنتاج.

قبل أن نشير إلى قضية الاغتراب، لنبدأ أولا بالحديث عن:

1- علاقة البناء الإجتماعي بالتنظيم البيروقراطي من الوجهة الماركسية (الدولة):

سنتناول هذه النقطة من خلال:

- كيف أشار ماركس إلى التنظيم البيروقراطي (الدولة)؟
- وكيف لهذا التنظيم البيروقراطي أن يســاهم في تكريس الطبقية والصــراع الطبقي، وكيف لزواله أن يحقق العدالة الإجتماعية والمساواة بين كل الناس. من منظور "ماركس" طبعا؟.

الدولة حسب النظرية الماركسية، نشأت لتعضيد المستغلين من الطبقة المالكة وإحكام السيطرة على الطبقات الفقيرة في المجتمع، والدولة ظاهرة مصـــاحبة للتناقض الطبقي الذي وجد منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، وعليه رأى "ماركس "وجوب قيام المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي الذي يلغي الصراع، وتنتهي معه

عمليات إلغاء الملكية الخاصة والمصالح المالية للرأسمالية النفعية، وتتحول الملكية من ملكية خاصة إلى ملكية عامة، وتتولى الطبقة العمالية تسيير نظم الحكم.

وفي هذا يقول "انجلز" " الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، والدولة ليست كذلك واقع الفكرة الأخلاقية، وليست كذلك صورة واقع العقل، كما يدعي "هيجل"، الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي افصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، في الواقع أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها، ولكي لا تقوم هذه المتضادات، أي هذه الطبقات ذات المصالح المتنافرة، بالتهام بعضها البعض والمجتمع في نضال، اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام، وأن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة ".

يتضح من هذا التعريف أن الدولة في نظر "انجلز" تتحدد في:

- الدولة لا توجد إلا حيث التناقضات الطبقية ويوجد النضال الطبقي.
- الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى.
- الدولة نظام يمسح الظلم بمسحة القانون ويوطده، ملطفا اصطدام الطبقات، الذي يعني التوفيق بل حرمان الطبقات المظلومة من بعض وسائل وطرق النضال من أجل اسقاط الظالمين.

في حين نجد "ماركس" يرى الدولة أكثر ما يرها "انجلز" إذ يقول:

- لا ينكر نظريا أن الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية.
- أن الدولة هي التعبير الصريح على التناقضات الطبقية التي لا يمكن التوفيق بينها.
- أنها قوة المجتمع وتنفصل عن المجتمع أكثر فأكثر.
- أن تحرير الطبقة المظلومة منها لا يكون إلا من خلال ثورة عنيفة، لأنه بدون القضاء على جهاز سلطة الدولة الذي أنشأته الطبقة السائدة والذي يتجسد في هذا الانفصال لن تتحرر الطبقة المستغلة ولن يزول الصراع الطبقي.(24).

يستخلص من المفهومين السابقين الآتي:

- أن كل من "انجلز" و"ماركس"، يعتقدان أن الدولة أو القوة نشأت من المجتمع، لكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر، لكي تحكم سيطرتها.
- ولتبقي على وجودها هي بحاجة إلى فصائل خاصة من رجال مسلحين تحت تصرفهم السجون، توضع فوق المجتمع وتنفصل عنه، (الشرطة والجيش الدائم).
- الدولة هي بحاجة إلى فرض الضرائب على بقية الطبقات (الطبقة الكادحة) للإنفاق على هذه الفصائل الخاصة بها من رجالها المسلحين، لممارسة القمع على الملايين من الطبقة الكادحة.
- وهكذا فالدولة، اقترن وجودها بالضرورة على انقسام المجتمع إلى طبقات، وأضحى ذلك الانقسام أمرا ضروريا، وغدا كذلك تملك الدولة لوسائل الإنتاج أمرا طبيعيا باسم المجتمع، وكذلك أصبح تدخل الدولة في

العلاقات الإجتماعية أمر لازم في الميدان، بدلا من حكم الأفراد لأنفسهم وتوجيههم لأمورهم وإدارتهم عمليات الإنتاج.

أن هذا الوضع الذي تفرضه الدولة غير طبيعي ولا بد من العمل على إسقاطها عن طريق الثورة أو العنف، لأن بواسطته يمكن للحركات الإجتماعية أن تشق لنفسها الطريق وتحطم كل الأشكال السياسية المتحجرة والميتة، وتضع نفسها محل الدولة البرجوازية القديمة، الذي لا مكان فيها للطبقات وتضادها، وتنعدم فيها كل سلطة سياسية بمعنى الكلمة، لأن السلطة السياسية بالذات هي الافصاح الحقيقي على تضاد الطبقات في قلب المجتمع البرجوازي كما يقول ماركس.(25)

2- **مفهوم الاغتراب من الوجهة الماركسية:**

الاغتراب الذي أتى به "ماركس" يعكس فكرته عن الإنسان في المجتمع الرأسمالي، في تقديره أن أكثر متضرر من هذا المجتمع هو العامل. لذلك نجد "ماركس" يقول " أن العامل يزداد فقرا كلما زادت الثروة التي ينتجها وكلما زاد إنتاجه قوة ودرجة، يصبح سلعة أكثر رخصا عن تلك السلع التي يخلقها، فمع القيمة المتزايدة لعالم الشيء ينطلق في تناسب عكس انخفاض قيمة عالم البشر والعامل لا ينتج سلعا فحسب وإنما ينتج ذاته كسلعة، وهو يفعل ذلك بنفس النسبة التي ينتج بها عموما ".(26) .

بهذه الصورة تأخذ عملية الإنتاج شكل التشيء، شكل الضياع والعبودية للشيء، ويصبح بذلك العامل عبدا للشيء، ويقوم اغتراب العامل في الاقتصاد الرسمالي على هذا الفرق بين قوة العمل الإنتاجية، التي تصبح متزايدة كبيرة مع انتشار الرأسمالية، وفقدان السيطرة التي يستطيع العامل ممارستها على الأشياء التي ينتجها. والتي تصبح كما لو أنها مفروضة عليه من جهة خارجية، فيصبح منتوج العامل غريبا عنه، ويقف معارضا له كقوة ذات استقلال ذاتي، الحياة التي وهبها للشيء تنتصب ضده كقوة غريبة، كعدو، ويصبح بذلك غريبا وتزداد غربته يوما بعد يوما كلما زاد إنتاجه للأشياء وبعده عنها.

يأخذ تغريب العامل عن منتوجه عددا من الأشكال المختلفة حسب "ماركس":

الشكل الأول: يفقد العامل فيه السيطرة على التصرف بمنتوجه، لأن ما ينتجه يملكه الآخرون، لذلك لا ينتفع منه.

الشكل الثاني: فيه لا يفقد العامل السيطرة على التصرف بمنتوجه فحسب، بل يصبح مغتربا في مهمة العمل، فإذا كانت نتيجة العمل هي الاغتراب، فإن الإنتاج ذاته يجب أن يكون تغريبا نشيطا، تغريب الفعالية وفعالية التغريب، مهمة العمل لا تقدم ارضاءات حقيقية من شأنها أن تمكن العامل من تنمية طاقاته العقلية والجسدية بصورة حرة، لأن العمل هو الذي يفرض بقوة الظروف الخارجية وحدها عليه، ويصبح العمل والعامل وسيلة إلى هدف لا الهدف في ذاته ويبرهن "ماركس" على هذا بقوله " أن العمال ما أن يزول عنهم الإجبار الجسدي في العمل، حتى يفروا من العمل كما يفرون من الطاعون".

الشكل الثالث: فيه يغترب العامل في علاقاته الإجتماعية، لأن كل العلاقات الاقتصادية في ذاتها علاقات اجتماعية، وذلك يعني أن العلاقات الإجتماعية في الرأسمالية تنزع إلى أن تصبح أي العلاقات الإجتماعية

مقصورة على عمليات السوق، ويظهر هذا مباشرة في أهمية النقود في العلاقات الإنسانية، إذ تشجع النقود تبرير العلاقات الإجتماعية، وتقوى على تبديل كل صفة بصفة أخرى أو شيء آخر وإن كان متناقضين.

الشكل الرابع: العمل المغترب يختزل نشاط الإنسان الإنتاجي إلى مستوى التكيف مع الطبيعة، تماما كالحيوانات التي تتكيف مع الطبيعة، لا إلى السيطرة الفعالة عليها، وهذا يفصل الفرد الإنساني عن كيانه المتعلق بنوعه، عن الذي يجعل حياة النوع البشرية مختلفة عن حياة الحيوانات.(27).

وهكذا استنادا إلى تحليل "ماركس"، نجد:

- الإنسان مغترب عن الحرية، لأن الطبيعة تختلف عنه.
- وأنه لا يستطيع الإحاطة بعملية الإنتاج التي تتم على يديه وأن لا قدرة له على التأثير فيها بأي شكل من الأشكال.
- وأن لا سبيل أمامه لإزالة هذا الاغتراب، إلا بإحداث تغيير جذري في تلك الظروف.
- وأن الشيوعية هي الحل الحقيقي لحل التعارض ما بين الإنسان والطبيعة، ما بين الإنسان والإنسان، ما بين الحرية والضرورة، ما بين الفرد ونفسه.

خلاصة القول:

اسهامات النظرية الماركسية في دراسة وتحليل التنظيم البيروقراطي جاءت كالآتي:

- لا يمكن فهم وتحليل التنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي إلا في ضوء البناء الكلي للمجتمع.
- لا يمكن فهم وتحليل البناء الإجتماعي أو البيروقراطي إلا في ضوء الدياليكتيك المادي والتاريخي، والنضال الطبقي.
- التناقضات داخل البناء الإجتماعي أو البيروقراطي (بين قوى الإنتاج وأسلوب الإنتاج) هي المحفز لكل تغيير وتطوير للبناء الإجتماعي.
- التنظيمات البيروقراطية، تنظيمات داخل البناء الإجتماعي، لا تشغل وضعا عضويا فيه، وجودها مؤقت، ونموها طفيلي، مهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات الكادحة.
- يفقد العاملون في مثل هذه المنظمات البيروقراطية الحرية ويشعرون بكل أشكال الاغتراب المهني والإجتماعي.
- القضاء على التنظيمات البيروقراطية ومن خلالها البناء الإجتماعي عن طريق الثورة السبيل الأوحد إلى الحرية وتحقيق العدالة والمساواة بين الكل.

رغم هذا الإهتمام المبالغ فيه بالجانب الدينامي (الصراع) داخل التنظيم إلا أنه:

- لفت النظر إلى مسألة في غاية الأهمية والتي تتعلق أنه بجانب العوامل الاستاتيكية التي تعمل على الحفاظ على استقرار البناء الإجتماعي وتعمل على استمراره، توجد كذلك عوامل دينامية تعمل على إحداث الحركية فيه قد تكون سلمية (الاضراب، التوتر...) تقوم بتغير ملامحه دون أن تعمل على إزالته إن استجاب

لمطامح وتطلعات الأغلبية من أفراد البناء الإجتماعي، وقد تكون عنيفة (الثورة) تعمل على هدمه واستبداله بآخر يجد الأفراد فيه حريتهم المطلقة ويتساوى فيه الكل.

• إن الإشارة إلى هذا الجانب كان له الأثر البارز في لفت انتباه الباحثين بعده بضرورة دراسة الجانب الدينامي للتنظيم، والذي يعتبر نقلة هامة جدا في الرؤية التحليلية السوسيولوجية، إذ نقلت هذه الرؤية التحليلية النظرة إلى الفرد من النظرة الاقتصادية له ومن النظرة الإجتماعية، إلى الرؤية الجديدة التي تعكس درجة صراعه مع الآخرين من أجل القوة والسلطة للحفاظ على مصالحه، وكيف لهذا الصراع على القوة والسلطة أن يولد الشعور بالاغتراب نتيجة تقسيم العمل والسيطرة على وسائل الإنتاج من قبل طبقة معينة.

أما عن خلاصة القول حول هذا المدخل بالإجمال بشقيه المحافظ والراديكالي فيمكن القول:

• كل من الاتجاهين المحافظ والراديكالي استخدما مفهوم البناء الإجتماعي لتحليل وجهات نظرهما حول دور وأهمية التنظيم البيروقراطي.

• الإتجاه المحافظ استخدم مفهومي البناء والوظيفة في فهم المجتمع وتحليله، من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي أو الجسم الحي.

• يقصد بالبناء الإجتماعي لدى هذا الإتجاه مجموعة من العلاقات الإجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الإجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الإجتماعي، وتتحدد بالأشخاص والزمر والجماعات وما ينتج عنها من علاقات، وفقا لأدوارها الإجتماعية التي يرسمها لها الكل وهو البناء الإجتماعي.

• ويقصد بالوظيفة الإجتماعية لدى هذا الإتجاه ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل، في إطار الطابع النظامي الذي يحدده البناء الإجتماعي.

• وفق هذه الرؤية: تصبح التنظيمات البيروقراطية أجزاء في الكل العام (البناء الإجتماعي) تساهم بوظائفها على اختلافها مع بعضها البعض في إطار القيم التنظيمية التي هي انعكاس للقيم الإجتماعية في أن تمنح البناء الإجتماعي الشرعية من خلال التزامها بالوفاء بالمتطلبات الوظيفية المطلوبة منها للنسق الأكبر، وأن تعطي الأسبقية له ولأهدافه عن أهدافها الفرعية.

• في حين نجد الإتجاه النقدي أو الراديكالي في شكله الماركسي يرى في البناء الإجتماعي أنه جملة من المتناقضات التي تعمل على هدمه وتلاشيه، (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج)، وتؤكد على ضرورة النظر إلى المجتمع، على أنه مركب من جماعة ضد جماعة وأن البناء الإجتماعي يقوم على تعارض المصالح، وكفاح القوى المتنافسة فيما بينها، وذلك لأجل الحفاظ على القوة والتمسك بها.

• إن انفراد البناء الإجتماعي بهذه الخصوصية، يجعل حتمية الصراع حقيقة لا مفر منها، وفي ذلك يكون البناء الإجتماعي ديناميا (حركيا) يؤدي فيه الصراع وتصارع القوى إلى ضرورة إعادة توزيعها، وهي تعد بمثابة انعكاس لمصالح أعضاء البناء الإجتماعي.

• تبعا لهذه الرؤية، تصبح التنظيمات البيروقراطية أدوات في أيدي أصحاب القوة لممارسة سلطتهم وتكريس وجودهم، وفي نظر الطبقة الكادحة أدوات قهر وتعنيف وجب العمل على إزالتها لإقامة المجتمع الشيوعي أين يتساوى الكل ويتحقق داخله الرخاء والاستقرار ككل كذلك.

رغم كل ما قيل حول اسهامات الاتجاهين في دراسة التنظيم البيروقراطي سواء بالنقد أو بالإشادة إلا أنه يمكن القول أن:

• الإسهام العلمي الذي قدمه المدخل ككل قد جدد النظرة إلى السلوك والفعل الإنساني عبر محاولته فهم البيئة الداخلية للتنظيم الإجتماعي أو البيروقراطي، وأصبحت هذه الأخيرة مفهوما يقع تناوله من طرف الباحثين والدارسين بوصفه حقيقة اجتماعية قوية بغرض تحليلها السوسيولوجي الذي يفرض مستويين من القراءة، يتمثل المستوى الأول من القراءة في تحديد علاقة التنظيم سواء كان اجتماعي أو بيروقراطي بمحيطه الإجتماعي الذي ينتمي إليه، ويرتبط المستوى الثاني من القراءة بعلاقة التنظيم بنسقه ونظامه الداخلي. مما أفضى إلى اعتبار التنظيم البيروقراطي أو الاجتماعي كلا اجتماعيا مترابط الأجزاء من ناحية، ومتفاعلا مع البيئة الخارجية التي يوجد ضمنها من الناحية الأخرى، كما ذهب إليه الاتجاه المحافظ في هذا المدخل.

• في حين الإسهام الثاني الذي قدمه هذا المدخل خاصة في شقه الماركسي، يتمثل في تأكيده أن التنظيم البيروقراطي أو الإجتماعي أنه في سبيل الحفاظ على هياكله وهويته القائمة، يتعرض لجملة من الصراعات والتناقضات بداخله، وهذا الاكتشاف الجديد يؤكد من خلاله هذا الإتجاه على أن التنظيم البيروقراطي أو الإجتماعي ليس بالهيكل الجامد والثابت، بل هو هيكل حي دينامي، ترتهن ديناميته بقدرة كل عنصر من عناصره على تعديل سلوكه بغرض التواصل مع المحيطين به ضمن منظومة من العلاقات الإجتماعية تصنعها صيرورة الفعل الجماعي الدي يتعاون من أجل تحقيق الهدف، وإلا كان مآله الزوال.

الهوامش:

(1) حسن، فهيم، **قصة الأنثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الإنسان**، عالم المعرفة، رقم 98، الكويت، 1986، ص، 128

(2) نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الإجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ،1999،ص،405.

(3) الخريجي، عبدالله المحمد، **دراسة نقدية لبعض قضايا الوظيفية**، (ب ن)، (ب ت)، ص، 300.

(4) محمد علام، اعتماد، **دراسات في علم الإجتماع التنظيمي**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر،1994، **ص**،154.

(5) الحسيني، السيد، **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، دار النهضة العربية، بيروت،1985 ،ص، 135.

(6) معن، خليل عمر، **نظريات معاصرة في علم الإجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005،ص،83.

(7) السيد عبد العاطي، السيد، **النظرية في علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2005،ص، 300.

(8) ارفيج زاتلين، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار السلاسل، الكويت، ط1، 1989،ص، 243..

(9) غربي، علي، **علم الإجتماع والبنائية الوظيفية (التقليدية والمحدثة)**، مخبر علم الإجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007،ص،110.

(10) ارفيج زاتلين، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار السلاسل، الكويت، 1989، ط1، ص، 26.

(11) قباري محمد، اسماعيل، **مدخل إلى علم الإجتماع المعاصر، مشكلات التنظيم والإدارة والعلوم السلوكية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988،ص 55.

(12) عبد العاطي السيد، السيد، **النظرية في علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2005،ص، 303.

(13) عبد العزيز محمود، محمد رشاد، **الفكر الماركسي في ميزان الإسلام**، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، 1982،ص، 43.

(14) كينيث، جون، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي وصورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، ب، ن، الكويت، 2000،ص، 79.

(15) جورج بوليتز روجي بيس و موريس كافين،**أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: شعبان بركات، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (ب،ت)،ص، 268.

(16) الزواري، رضا، **في الفكر الجدلي**، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1987،ص،ص، 8،7.

(17) جوزيف ستالين، **المادية الدياليكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة: حسقيل قوجمان ،ب، ن، ب،ت، ص،ص، 17، 18.

(18) كارل، ماركس، **رأسمال**، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1981،ص،30.

(19) فلاديمير لينين، **كارل ماركس، سيرة مختصرة وعرض للماركسية**، منشورات دار حامد، تونس، ب،ت، ص،7..

(20) جوزيف ستالين، **المادية الدياليكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة: حسقيل قوجمان، ،ب، ن، ب،ت،ص،28.

(21) الدسوقي، عبده، **التغير الإجتماعي والوعي الطبقي، تحليل نظري**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004،ص،114. .

(22) عدلي، علي أبو طاحون، **في النظرية الإجتماعية المعاصرة**، ط1،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب،ت ،277.

(23) عبدالله، محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الإجتماع، النظرية الكلاسيكية**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2003،ص،414.

(24) فلاديمير لينين، **الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة**، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1917،ص،8.

(25) فلاديمير لينين، **نفس المرجع**، ص،9.

(26) كارل ماركس، **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية**، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، ب، ن، ب،ت، ص،68..

(27) انطوني جدنز، **الرأسمالية والنظرية الإجتماعية الحديثة، تحليل كتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر**، ترجمة: أديب يوسف شيش، ب، ن، ب،ت، ص، ص،22 ،23.

المراجع.

1- ارفيج زاتلين، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار السلاسل، الكويت، ط1، 1989.

2- انطوني جدنز، **الرأسمالية والنظرية الإجتماعية الحديثة، تحليل كتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر**، ترجمة: أديب يوسف شيش، ب، ن، ب، ت .

3- الحسيني، السيد، **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، دار النهضة العربية، بيروت،1985.

4- الخريجي، عبدالله المحمد، **دراسة نقدية لبعض قضايا الوظيفية**، ب ن، ب،ت.

5- الدسوقي، عبده، **التغير الإجتماعي والوعي الطبقي، تحليل نظري**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2004.

6- السيد عبد العاطي، السيد، **النظرية في علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2005.

7- الزواري، رضا، **في الفكر الجدلي**، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1987.

8- جورج بوليتز روجي بيس و موريس كافين، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: شعبان بركات، ج1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ب،ت.

9- جوزيف ستالين، **المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة: حسقيل قوجمان، ،ب، ن، ب،ت.
10- حسن، فهيم، **قصة الأنثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الإنسان**، عالم المعرفة، رقم 98، الكويت، 1986.
11- عبد العاطي السيد، السيد، **النظرية في علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2005.
12- عبدالله، محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الإجتماع، النظرية الكلاسيكية**، دار المعرفة الجامعية، الأزراطية، 2003.
13- عبد العزيز محمود، محمد رشاد، **الفكر الماركسي في ميزان الإسلام**، مطبعة الفجر الجديد، القاهرة، 1982.
14- عدلي، علي أبو طاحون، **في النظرية الإجتماعية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، ب،ت.
15- غربي، علي، **علم الإجتماع والبنائية الوظيفية (التقليدية والمحدثة)**، مخبر علم الإجتماع والاتصـــال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
16- فلاديمير لينين، **كارل ماركس، سيرة مختصرة وعرض للماركسية**، منشورات دار حامد، تونس، ب، ت.
17- فلاديمير لينين، **الدولة والثورة، تعاليم الماركســـية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة**، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1917.
18- قباري محمد، اسماعيل، **مدخل إلى علم الإجتماع المعاصر، مشكلات التنظيم والإدارة والعلوم السلوكية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988.
19- محمد علام، اعتماد، **دراسات في علم الإجتماع التنظيمي**، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط1، 1994.
20- معن، خليل عمر، **نظريات معاصرة في علم الإجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.
21- نيكولا تيماشـــيف، **نظرية علم الإجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
22- كارل، ماركس، **رأسمال**، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1981.
23- كارل ماركس، **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية**، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، ب، ن، ب،ت .
24- كينيث، جون، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي وصورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، ب، ن، الكويت، 2000.